الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- **حمري بلال**
- **هبري أسامة**

تحت عنوان:

دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجربة المملكة العربية السعودية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. نجاح عائشة	**(أستاذة محاضرة أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســا**
د. بوجحيش خالدية	**(أستاذة محاضرة أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
د. وسعي رابح	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء وعرفان

أهدي هذا العمل المتواضع إلى رفقاء دربي ومن كانوا سندي ومن كانوا سببا في نجاحي ومن رافقوني طول حياتي ومن سهروا وكدوا وجاهدوا واجتهدوا من أجل تربيتي أحسن تربية إلى أمي العزيزة وأبي الغالي.

وإلى إخواني وأخواتي من سكنوا قلبي وكل عائلة "حمري".

وإلى أصدقائي كل باسمه ومقامه ومن زرعوا إبتسامة في وجهي، إلى دفعة ماستر 2024.

وإلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

بلال حمري

إهداء وعرفان

يسعدني أن أهدي عملي هذا

إلى التي اقترن اسمها بالجنة، إلى التي أرادتني أن

أضع بصمتي في الوجود إلى سندي وقوتي في هذا

الحياة "أمي الحبيبة".

إلى الذي علمني أن الحياة صبر وكفاح، إلى الذي زرع

في روحي حب النجاح "أبي الغالي".

إلى من أشدد بهم أزري وشمعة حياتي "إخوتي ".

وأخيرا إلى كل من أكن لهم معاني الحب والتقدير

وكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور من

قريب أو من بعيد.

أسامة صبري

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة **"بوجحيش خالدية"** على النصائح التي أسدتها، والتوجيهات التي قدمتها لنا طوال مدة البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة.

وشكرا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء وعرفان

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

مـقـدمـــة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا والشمول المالي

تمهيد: 8

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي 9

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي 9

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي 12

المطلب الثالث: سياسات وركائز الشمول المالي وتحديات تطبيقه..... 16

المبحث الثاني: عموميات حول التكنولوجيا المالية 20

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 21

المطلب الثاني: أهداف ودوافع استخدام التكنولوجيا المالية وقطاعاتها 24

المطلب الثالث: خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها ومخاطر استخدامها..... 27

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي 32

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي 32

المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي 36

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية ومخاطرها على الشمول المالي..... 39

خلاصة:..... 42

الفصل الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية

تمهيد 44

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية 45

فهرس المحتويات

المطلب الأول: عرض واقع تبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية..... 45
المطلب الثاني: العوامل المحفزة لتبني التكنولوجيا المالية في السعودية استنادا إلى المؤشرات الرئيسية للمؤشر العام 46
المطلب الثالث: جهود المملكة العربية السعودية في تفعيل الفنتك لتعزيز الشمول المالي 51
المبحث الثاني: الشمول المالي في المملكة العربية السعودية 54
المطلب الأول: متطلبات تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية 54
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في المملكة العربية السعودية 55
المطلب الثالث: جهود وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية..... 58
المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا في المملكة (الفرص والتحديات) 60
المطلب الأول: مستهدفات رؤية 2030:..... 60
المطلب الثاني: نظرة تحليلية لتطور شركات التكنولوجيا المالية في السعودية 61
المطلب الثالث: تحديات وفرص شركات التكنولوجيا المالية في السعودية..... 65
خلاصة..... 69
خـــاتـمـــة..... **70**
المراجع والمصادر **74**
الـمـلـخـص..... **82**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)	14-13
(1-2)	تطور عدد شركات التقنية المالية في السعودية منذ عام 2018 إلى غاية نوفمبر 2023	62
(2-2)	تحديات شركات التكنولوجيا المالية السعودية حسب مراحل تطورها	66

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1،1)	ركائز الشمول المالي	18
(2،1)	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	22
(3،1)	قطاعات التكنولوجيا المالية	27
(4،1)	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	35
(1،2)	نسبة مؤشر السياسات والمبادرات في السعودية	47
(2،2)	نسبة مؤشر جانب الطلب في السعودية	48
(3،2)	نسبة مؤشر توفر التمويل في السعودية	49
(4،2)	نسبة مؤشر تنمية المواهب في السعودية	50
(5،2)	نسب البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في الدول العربية بين عامي 2014 و2021	55
(6،2)	نسب البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول في الدول العربية خلال سنة 2021	56
(7،2)	نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2021	56
(8،2)	نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع فواتيرهم أو للقيام بعمليات الشراء خلال سنة 2021	57
(9،2)	نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان على مستوى الدول العربية خلال عام 2021	58
(10،2)	عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة	60
(11،2)	عدد الوظائف المباشرة في قطاع التقنية المالية	61
(12،2)	القيمة التراكمية للاستثمار المال الجريء (مليون ريال سعودي)	61
(13،2)	توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب المجالات الى غاية 2021	62
(14،2)	تعداد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب المجالات خلال (2018-2021)	63
(15،2)	توزع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب مراحل تطورها الى غاية 2021	64
(16،2)	قيمة استثمارات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بدية سنة 2023	65

قائمة الأشكال:

(17،2)	أهم تحديات شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية	**67**
(18،2)	الاستخدام اليومي للدفع الالكتروني في السعودية حسب الفئات العمرية	**68**

قائمة الرموز والاختصارات

البيان	الرمز	الدلالة
التكنولوجيا المالية	**FinTech**	**Financial Technology**
البنك الدولي	**W - B**	**World Bank**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**OECD**	**Organization for Economic Co-operation and development**
الهيئة الدولية للتثقيف المالي	**INFE**	**International network on financial education**
الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي	**GPFI**	**Global partnership for financial inclusion**
التحالف العالمي للشمول المالي	**AFI**	**Financial inclusion alliance**
مجموعة العشرين	**G20**	**Group of twenty**

مقدمة

مقدمة:

يشـــهد العالم في الفترة الأخيرة ثورة حقيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية وانتشارها في مختلف دول العالم وذلك من خلال نشاط شركاتها التي قامت بتقديم العديد من الحلول والخدمات المالية الرقمية المبتكرة بطرق ســريعة وســهلة، وأقل تكلفة مقارنة بالوســائل التقليدية، إضـــافة إلى دورها الكبير في توســـيع نطاق الوصـــول إلى الخدمات المالية لكافة شـــرائح المجتمع والمساهمة في الرفع من مستويات الشمول المالي وتعزيزه.

ورغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن نتيجةً لاســتخدام تكنولوجيا الاتصـــال والرقمنة، إلا أننا نجد عدد كبير من البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، وفي سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين مناطق العالم التي تعاني مجتمعاتها ضعفا في الاستفادة من هذه الخدمات، ونظرا للترابط بين أهمية التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي سعت العديد من الدول لتعزيز هذه الصناعة واستغلال ابتكاراتها، والحرص على تحقيق التقدم في مجالي التكنولوجيا المالية والشـمول المالي، ومن أبرز هذه الدول نجد المملكة العربية الســعودية التي كانت لها نظرة خاصــة في هذا الشــأن حيث تعمل ضــمن خطط تطوير القطاع المالي ورؤية 2030 الطموحة للارتقاء بصـــناعة التكنولوجيا، بهدف تحســـين معدلات الشـــمول المالي وجعل المملكة رائدة في هذا المجال وقطبا عالميا للابتكار في التكنولوجيا المالية.

1. إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق ولغرض معرفة دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـــمول المالي في المملكة العربية السعودية توجب علينا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور وأهمية التكنولوجيا المالية لتعزيز الشـمول المالي؟ وكيف تمكنت المملكة العربية السـعودية من تحقيق ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

لمعالجة هذه الإشكالية والاحاطة بجوانبها عمدنا الى تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي؟
- هل ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟
- هل نجحت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشـكالية البحث تمت صـياغة جملة من الفرضـيات كأسـاس ينطلق منه لمناقشـة موضـوع البحث وهي:

- الشمول المالي يعمل على التقليل من الاقصاء المالي ووصول الخدمات المالية للأفراد؛
- التكنولوجيا المالية تساعد على تعزيز الشمول المالي بجودة عالية وبأقل تكلفة؛

- رغم الجهود المستمرة والتزام المملكة بتعزيز الشمول المالي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه هذه العملية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه أحد أهم المواضيع في عصرنا الحالي، والذي بدوره يسلط الضوء على دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي للقراء والباحثين، وتزويدهم بالمعلومات الإحصائية والبيانية، بالإضافة إلى إبراز العلاقة المتداخلة بين متغيرات الدراسة.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور في:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه؛
- التعرف على التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها، تقنياتها وشركاتها؛
- محاولة الوقوف على فرص وإمكانيات التكنولوجيا المالية التي تدعم زيادة الشمول المالي؛
- ابراز دور واهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب والعوامل يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **أسباب موضوعية:**
  - حداثة موضوعي التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
  - الرغبة في معرفة كيفية تعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية.
- **أسباب ذاتية:**
  - الموضوع ضمن مجال تخصصي الدراسي؛
  - الميول الشخصي في خوض مثل هذه المواضيع الحديثة؛
  - محاولة إضافة مرجع جديد في الكلية لفائدة طلبة طور ليسانس والماستر، نظرا لقلة توفر الدراسات في هذا الموضوع.

6. حدود الدراسة:

ككل موضوع يتم معالجته هناك مجموعة من الحدود والضوابط التي تؤطره، من بين هذه الحدود:

- **الحدود الموضوعية:** يدور الموضوع حول دور واهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة على المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** تم حصر الدراسة في الفترة (2014-2024).

7. منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة البحث وأهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، وكذلك من خلال الاعتماد على مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير والمراجع السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالجداول والأشكال التوضيحية من أجل عرض المعطيات والمعلومات بطريقة تُسهل استيعاب معانيها ليسهل تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بالنتائج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها.

8. الدراسات السابقة:

- يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين-دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023، **تهدف هذه الدراسة** الى تحليل دور التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي والشمول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها تشير الى أن استراتيجية شركة علي بابا القائمة على تعميم الإنترنت في المناطق الريفية وتعزيز فرص التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية من خلال مكاتب وقرى تاوباو قد مكنت التنمية المحلية في المناطق الريفية في الصين.

ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا كون أن الباحثان درسا دور التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي والشمول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية على غرار دراستنا التي تهدف إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

- **دراسة** بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022، **تهدف هذه الدراسة** إلى معالجة موضوع الصناعة المالية الإسلامية ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تطويرها باستخدام مختلف تقنياتها، **وقد خلصت هذه الدراسة** إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الخدمات المالية الإسلامية ومكنت من إجاد حلول قائمة على التقنيات الحديثة، هذا ما سهل زيادة انتشار الصناعة المالية الإسلامية رغم حداثة التوجه نحو استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية.

ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا كون أن الباحث درس دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في حين تهدف دراستنا إلى معرفة دور وأهمية التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي.

- **دراسة** عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023. **تهدف هذه الدراسة** إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في هذه الدول، **وتوصلت الدراسة** إلى أن تبني القطاع المصرفي لتكنولوجيا المالية ساهم في تطوير خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة وسهولة الوصول. الأمر الذي ساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، بالإضافة إلى تعميم الخدمات المالية الرسمية.

ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا كون أن الباحثين درسوا دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية، على غرار دراستنا التي تهدف إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

- **دراسة** عميروش إيمان، قمازي نجوم، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي – دراسة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13، العدد01، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2023. **تسعى هذه الدراسة** إلى تسليط الضوء على التجربة الكينية في تعزيز الشمول المالي من خلال التركيز على خدمة الهاتف المحمول وتطبيقاته في العمل المصرفي والمالي، **وتوصلت الدراسة** إلى نجاح دولة كينيا وبروزها كمركز للتكنولوجيا المالية في إفريقيا وهذا ما عزز الشمول المالي الرقمي ووسع من نطاقه، بفضل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول M–Pesa التي حققت نجاحا باهرا وسريعا منذ إنشائها.

ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا كون أن الباحثين درسا مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في كينيا في حين تناولت دراستنا دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

9. صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا مجموعة من الصعوبات خلال اعدادنا لهذا البحث نذكر منها:

- حداثة الموضوع وعدم توفر القدر الكافي من المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب في جامعة ابن خلدون.
- صعوبات تتعلق بإيجاد جهات رسمية توفر الإحصائيات والأرقام الدقيقة والكافية عن التكنولوجيا المالية والشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

10. هيكل الدراسة:

مقدمة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين، سبقتهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تتضمن ملخصـــا عاما عن البحث، حيث يمثل الفصـــل الأول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشـــمول المالي، ويندرج تحته ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في مدخل إلى الشـــمول المالي، أما المبحث الثاني فتمثل في عموميات حول التكنولوجيا المالية، والمبحث الثالث علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

في حين كان الفصـــل الثاني بعنوان تجربة المملكة العربية الســـعودية يندرج ضـــمنه ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، أما المبحث الثاني فيتمثل في الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، أما المبحث الثالث فتناول شركات التكنولوجيا المالية (الفرص والتحديات).

الفصل الأول

تمهيد:

رغم التطور الكبير الذي شهدته الخدمات المالية في الفترة الأخيرة نتيجةً لاستخدام التكنولوجيا والرقمنة في القطاع المالي، إلا أن هناك شريحة واسعة من البالغين لا تزال خارج نطاق هذه الخدمات وهذا ما أدى إلى بروز موضوع الشمول المالي والذي يعتبر من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية بإتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وتتماشى مع إمكانياتهم وتبعدهم عن الإقصاء المالي. ومن هنا يأتي دور التكنولوجيا المالية لاستغلال هذه التطورات وابتكار خدمات مالية إلكترونية جديدة تتسم بالمرونة والسرعة والتكلفة المنخفضة وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات وهذا هو غاية الشمول المالي.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي؛

المبحث الثاني: عموميات حول التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بموضوع الشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية عام 2008، حيث يسعى العالم الآن إلى إشراك جميع فئات المجتمع في النظام المالي، مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة. تجسيدا لمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر والتهميش.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بالشمول المالي والتي جاءت بها مجموعة من المنظمات والهيئات المالية الدولية، إضافة إلى معرفة السياق التاريخي لظهور مصطلح الشمول المالي ونستكشف أهميته وأهدافه بالتفصيل.

أولا: نشأة ومفهوم الشمول المالي

1. نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث ناقشا فيه تأثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي تزايدت الدراسات التي تناولت الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.[1]

وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي مع التزام الحكومات بتعزيز وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع للخدمات المالية، وقد اعتبر البنك الدولي الشمول المالي ركيزة أساسية في محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجا عالميا للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.[2]

2. مفهوم الشمول المالي:

توجد العديد من التعريفات التي ارتبطت بمصطلح الشمول المالي، والتي صدرت من جهات مختصة كانت أبرزها فيما يلي:

---

[1] بايس الاميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، **استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة "الفليبين، الهند نموذجا"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد07، العدد01، الجزائر، 2023، ص21.

[2] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية-واقع وأفاق**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2020، ص515.

عرف **مركز الشمول المالي في واشنطن (C.F.I)** الشمول المالي على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".[1]

وتعرف **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[2]

كما عرفه **البنك الدولي (WB)** على انه: "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام".[3]

وعرفت **مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** الشمول المالي بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".[4]

واعتمادا على هذه المفاهيم وما جاء في دراسات شملت الموضوع، وما اتفقت حوله غالبية الهيئات، يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: وصول وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية الى جميع شرائح المجتمع وبالأخص المهمشة منها والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في الوقت المناسب، بجودة عالية وأسعار تنافسية تراعي حماية حقوق المستهلك.

ثانيا: أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور وهي كالآتي:[5]

---

[1] بهلولي مراد، أعمر سعيد شعبان، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة –الإمارات، غانا – نموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2022، ص271.

[2] سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص16.

[3] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول امالي في المنطقة العربية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 793.

[4] أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي –تجربة المملكة العربية السعودية–**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2023، ص241–242.

[5] قبايلي كمال، وكال سمير، **دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023، ص106–107.

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** وهذا راجع لوجود علاقة طردية ووثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أنه من الصعب تحقيق استقرار المالي ونمو اقتصادي بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي.
- **الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية:** حيث تعمل المؤسسات على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها بغية ضم وجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير رسمية.
- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** وهذا من خلال تعميم ونشر الخدمات المالية، التي بدورها تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، وتوفير فرص عمل، والحد من الفقر وعدم المساواة.
- **أتمتة النظام المالي:** إن إرتفاع معدلات استخدام الأتمتة (الحواسيب، الهواتف...الخ) وانتشار الخدمات المالية، يسمح بضم وجذب المزيد من المستخدمين بفضل تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تساعد الأتمتة في تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وزيادة فهم المواطنين للآليات الضريبية والتأمينية وتشجيعهم على الادخار واستثمار الأموال.[1]

كما تتجلى أهمية الشمول المالي كذلك من خلال:[2]

- الشمول المالي يحسن ويزيد من المدخرات ويمكن الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة (التعليم، الرعاية الصحية، الطعام وتنمية أعمالهم)، كما يساعد العائلات على الإدخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ الغير متوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار؛
- الشمول المالي يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة سرعة دوران النقود ويزيد من فاعلية السياسات الحكومية، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد الغير رسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والاشراف؛
- يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل.

---

[1] سعيدي صبيرة، **تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص48.

[2] محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، 2019، ص122–123–124.

ثالثا: أهداف الشمول المالي:

لقد أضحى الشمول المالي من بين أهم القضايا المالية والاقتصادية في العالم المعاصر وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف:[1]

- تسهيل وتيسير وصول الخدمات والمنتجات المالية المختلفة إلى شرائح المجتمع المستهدفة، من خلال تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها؛
- تشجيع المواطنين والشركات الصغيرة على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى؛
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض المنتجات المالية وفق المعايير الدولية؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم بالإضافة إلى دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية؛[2]
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛[3]
- التحول من أنظمة الدفع النقدية التقليدية إلى أنظمة الدفع الرقمية للحد من أشكال الفساد مثل تهريب وغسيل الأموال.[4]

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وفي هذا السياق قامت مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي (AFI) بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) بتحديد مجموعة أساسية من أبعاد الشمول المالي، بينما قام البنك الدولي أيضا في تقريره سنة 2011 بتحديد مجموعة أخرى من الأبعاد التي تمثل مكونات الشمول المالي. ولهذا سنقوم الآن بتفصيل هذه الأبعاد من منظور كل طرف:

---

[1] بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس–سطيف1، الجزائر، 2023/2022، ص11.

[2] نظير رياض محمد الشحات، محمد عبد العزيز السيد أبو الديار، **تأثير الشمول المالي على الربحية "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد04، العدد02، جامعة دمياط، 2023، ص877.

[3] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والتحديات**، مجلة التواصل، المجلد27، العدد الخاص، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر، 2021، ص67.

[4] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص794.

أولا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI):

نلخص هذه الأبعاد ومؤشرات قياسها في الجدول التالي:

الجدول (1،1): أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)

البعد	تعريفه	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على توافر واستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.	– عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ – عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2؛ – حسابات النقود الإلكترونية؛ – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ – النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل؛
استخدام الخدمات المالية	يشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم؛ – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر ؛ – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع .ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة؛
جودة الخدمات المالية	يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي احتياجات ونمط حياة المستهلك، لذا تعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي	**القدرة على تحمل التكاليف:** – معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الادنى الرسمي للأجور؛ – متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ – متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ – نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن؛ **الشفافية:** – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛

	المستهلك، خدمات حماية المستهلك، شفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.	– وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة؛ **حماية المستهلك:** – مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ – مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل؛ – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع؛ **الراحة والسهولة:** – نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ – متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك؛ **التثقيف المالي:** – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع؛ – النسبة المئوية للبائعين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر ؛ **المديونية (السلوك المالي):** – نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض؛ – كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو استخدام قرض بنكي؛ **العوائق الائتمانية:** – نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛ – مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان؛

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2017، ص10–18.

ثانيا: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

وهي تتمثل فيما يلي:[1]

[1] سعيدي صبيرة، مرجع سبق ذكره، ص53–54.

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك.

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الافتراض من الأسرة والأصدقاء.

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم)، ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف ... الخ).

المطلب الثالث: سياسات وركائز الشمول المالي وتحديات تطبيقه

في الفترة الأخيرة، أصبح الشمول المالي محل اهتمام العديد من الدول، مما دفع إلى ضرورة التعرف على مبادئه وركائزه، بالإضافة إلى استكشاف سياساته وتحديات تطبيقه.

أولا: مبادئ الشمول المالي

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة تورنتو المنعقدة في جوان 2010 تسعة مبادئ للاشتمال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ في: (القيادة، التنوع، التطوير، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، إطار العمل).[1]

والإستفادة من الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيا الإلكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، أصدرت مجموعة العشرين مبادئ إرشادية عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي في قمة تشينغدو–الصين2016 والتي تتمثل في: (الترويج الإلكتروني للشمول المالي، موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي الرقمي، التمكين القانوني والتنظيمي، توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية، إنشاء مسؤول إلكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الإلكترونية، تسهيل وصول العميل إلى الخدمات المالية الرقمية، متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي).[2]

وفي مجهود مستمر لتعزيز الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقت مجموعة العشرين خلال رئاستها لعام 2020 بالسعودية مبادئ توجيهية عالية المستوى. تنقسم هذه المبادئ الثمانية إلى أربع فئات رئيسية على النحو التالي:[3]

ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة لتسهيل الوصول الواسع وتأمين نظام دفع فعّال.
- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية المناسبة مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

---

[1] ايبو وهيبة، يبرير محمد، **تجارب الدول العربية في دعم الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة د. مولاي الطاهر–سعيدة، الجزائر، 2023، ص216.

[2] آمنة خلج، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022/2021، ص123–125.

[3] الوليد طلحة، صبري فران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة العربية، 2020، ص 3–4.

تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع:** دعم السياسات والمبادرات الموجهة لزيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية للحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التداخلات التقنية.
- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، لتلبية احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: ركائز الشمول المالي:

النهوض بالشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز التي تسمح بنشره وتوصيله إلى كل شرائح المجتمع وهي تتمثل في الآتي: [1]

1. **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر من بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة قوية وملائمة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية من خلال:
   - بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
   - الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها (فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الآلية، خدمات التأمين ... الخ)؛
   - تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسهيل وتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
   - الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، بغية تخفيض التكاليف؛
   - توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
2. **الحماية المالية للمستهلك:** هي كل القواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها لحماية الزبون من المخاطر، من خلال حماية بياناته المالية وحصوله على معاملة عادلة وشفافة، وتيسير الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية.

[1] بوسليماني صليحة، بريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023، ص 28.

3. **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** وهذا من خلال تخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المالية المقدمة وتعزيز المنافسة، من أجل اشراك الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع في النظام المالي وتلبية متطلباتها.[1]
4. **التثقيف المالي:** من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي بغية تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة مثل النساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم تطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة. [2]

الشكل (1،1): ركائز الشمول المالي

المصدر: من أعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: سياسات الشمول المالي:

قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حالة وسياسة لتعزيز الشمول المالي في 10 دول نامية مختلفة، واكتشفت المؤسسة ست سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تساعد في تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية من خلال وسائل متنوعة مثل: الوكيل البنكي والدفع عبر الهواتف المحمولة وتنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين السياستين الباقيتين تركز على حماية المستهلك وتعزيز سياسات الهوية المالية التي تلعب دورًا أساسيا في تعزيز الشمول المالي. ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:[3]

1. **الوكيل البنكي Agent Banking:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تعزيز الشمول المالي، وهذه السياسات تعتمد على قنوات البيع بالتجزئة الموجودة، وتحول الصيدليات ومكاتب البريد والسوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك وللشمول المالي أيضا. هذا التعاون يصبح

[1] أحمد خروبي لقواس، **مرجع سبق ذكره**، ص245.

[2] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص10.

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص111-113.

ممكنا بفضل تقليل تكاليف ومخاطر المعاملات المالية عن بعد، وتسهيل إجراءات فتح حسابات بسيطة، مع توفير حوافز لاستخدام هذه القنوات، مثل التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي. هذا النهج قد أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المستخدمين.

2. **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول Mobile Payement:** انتشار الهواتف النقالة فتح فرصا جديدة لتقديم الخدمات المالية للفقراء، حيث تقلصت تكلفة المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت التحويلات أكثر سهولة وسرعة، وزادت نقاط الوصول، وتقلصت الحاجة لحمل النقود بفضل النقود الإلكترونية، وجذبت عملاء جدد غير المتعاملين مع البنوك. العديد من الدول شهدت نجاحا في استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول لتحقيق الشمول المالي، حيث سجلت الفلبين أول خدمة دفع بالهاتف المحمول في دولة نامية في عام 2004.
3. **تنويع مقدمي الخدمات Diversification of providers:** صناع القرار اعتمدوا على استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لإدارة مخاطر ترخيص مؤسسات متنوعة تقدم خدمات تأمينية وإيداعية. هذه الاستراتيجيات تشمل تنظيم تراخيص مخصصة لمؤسسات التمويل الصغير، وتراخيص بنكية للمنظمات غير الحكومية للتحويلات المصرفية، بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية. تلك الخطوات تعكس تكيف الصناعة مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الصغير.
4. **اصلاح البنوك الحكومية State Bank reformes:** البنوك المملوكة للحكومة تلعب دورا هاما في تحسين الخدمات المالية للفقراء في العديد من البلدان، حيث تمتلك نسبة مهمة من البنوك كأصول. هذه البنوك تعد المؤسسات المالية الرئيسية في المناطق الريفية وتركز على دعم الزراعة والسكان والبرامج الاجتماعية. بعض البلدان أغلقت بنوكها الحكومية الضعيفة لتخفيف التكاليف، في حين تعاني البنوك الأخرى من تدخلات سياسية وأداء محدود. هناك اهتمام بتنفيذ إصلاحات لتحسين أداء وبنية البنوك الحكومية، على سبيل المثال، بإنشاء خطط إدارية منفصلة لتوفير خدمات مالية صغيرة رابحة، وتحسين الحكم واعتماد تقنيات جديدة لتمويل القطاعات الصغيرة.[1]
5. **حماية المستهلك consumer protection:** تنوّعت المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالخدمات المالية، مما وضع العملاء في موقف سلبي خاصةً إذا كانوا غير ملمين بالخدمات المالية المعقدة. هذا ينذر بزيادة عدد العملاء غير المطّلعين، مما يؤدي إلى احتمال استغلال بعض المؤسسات للمعلومات بهدف زيادة أرباحها على حساب العملاء الذين يعانون من الديون أو الضعف المالي. هذه الممارسات الغير أخلاقية كانت واضحة في بوليفيا عام 2000، وأدت إلى بعض الانتهاكات بسبب الفجوات القانونية والسلوكيات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات المالية. فشل حماية المستهلك يعكس فشل السوق، ويتطلب تصحيحات تنظيمية وقانونية لضمان توازن المعلومات بين البنوك والعملاء وتشجيع استدامة السوق من خلال توفير المعلومات للعملاء قبل وبعد توقيع الاتفاقيات لمساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

6. **سياسة الهوية المالية Financial Identity policies:** في معظم البلدان، يُقدم تقييم الائتمان لبعض القروض فقط، ويُعفى العملاء الفقراء من الإفصاح عن المعلومات المالية لتقليل فوائد التمويل. وما يُعتبر أهميةً أكبر هو عدم توفر بعض العملاء للوثائق الشخصية اللازمة لفتح حسابات. يعمل صناع القرار على تقليل الفجوة بين الوثائق المطلوبة للحسابات المصرفية وبين جودة الوثائق المتاحة للعملاء ذوي الدخل المنخفض. هذه السياسات تُمكّن العملاء ذوي التاريخ المالي وتحويل معاملاتهم المالية إلى أصول مالية يمكن استخدامها للاستفادة من الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.[1]

رابعا: التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي:

تواجه سياسة الشمول المالي عددا من التحديات التي تعترض توسعها، وتتمثل هذه التحديات في الآتي[2]:

- التحدي المالي: يتمثل في عدم امتلاك بعض الأفراد للأموال الكافية لفتح حساب مصرفي، أو عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الخدمات المالية والمصرفية. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال توفير برامج تمويلية ميسرة لفتح الحسابات المصرفية، وخفض تكاليف الخدمات المالية والمصرفية.
- التحدي الثقافي: يتمثل في عدم إدراك بعض الأفراد لأهمية الخدمات المالية والمصرفية، أو رفضهم التعامل معها لأسباب دينية أو ثقافية. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال برامج التوعية والتعريف بأهمية الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة أي موانع ثقافية تحول دون التعامل معها.
- التحدي الجغرافي: يتمثل في عدم توافر المؤسسات المالية والمصرفية في بعض المناطق، أو بعد المسافات بين هذه المؤسسات وبين السكان. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات المالية والمصرفية في المناطق النائية، أو توفير خدمات مالية متنقلة.
- التحدي المؤسسي: يتمثل في عدم وجود تنسيق كافي بين المؤسسات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتكاليفها. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تطوير أنظمة وإجراءات مشتركة بين المؤسسات المالية والمصرفية.
- تعثر تطوير البنى التحتية المالية مما يحد من فرص الوصول للتمويل؛
- تواجه سياسة الشمول المالي صعوبات في الترويج لفوائدها المحتملة للمواطن والدولة، نتيجة لارتفاع معدلات الأمية والجهل بالخدمات المصرفية، وتفشي الاقتصاد غير الرسمي؛
- انخفاض مستوى الثقة في الخدمات المصرفية، ويعود دور الشمول المالي في تحسين وتعزيز هذه الخدمات.

---

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[2] بن يحي نسيمة، صاري إسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الأمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد17، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2023، ص512-513.

المبحث الثاني: عموميات حول التكنولوجيا المالية

شـــهد العالم خلال العقود الأخيرة موجة من التطور والابتكار في المجال المالي، حيث أصـــبحت هذه التطورات جزءا لا يتجزأ من حياة البشـــرية، وضـــرورة لا بد منها للحفاظ على الاســـتمرارية وتحقيق الأهداف المنشودة وفق استراتيجيات البحث والتطوير. ومن ضمن هذه التطورات، أصبح مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصـــطلحات شـــيوعا وانتشـــارا بين مختلف فئات المجتمعات. وفي هذا المبحث ســـنتعرف أكثر على التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية واحدة من المفاهيم الحديثة في قطاع الخدمات المالية والبنكية، حيث غيرت بشـكل كبير المشهد التقليدي لهذه الصناعة. وفي هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على السياق التاريخي للتكنولوجيا المالية، وتعريفها، بالإضافة إلى استعراض خصائصها البارزة وأهميتها.

أولا: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية لم تنشـــأ في الســـنوات الأخيرة، بل هي جزء من تطور الابتكار المالي الذي ظهر في أواسط القرن العشرين، حيث بدأت هذه التطورات منذ ظهور البطاقات الائتمانية في الخمسينيات واستمرت مع تطور الصـــيرفة الإلكترونية في التســـعينيات، لذا فإنها ليســـت ظاهرة جديدة في مجال الأعمال المالية. ويمكن تلخيص عملية تطور التكنولوجيا المالية عبر ثلاثة حقب كالآتي:[1]

في **الحقبة الأولى من عام 1866 إلى عام 1967**، شهد قطاع الصناعة المالية تطورا تدريجيا، حيث تم وضع كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع الصراف الآلي.

أما في **الحقبة الثانية من عام 1967 إلى عام 2008**، فشـــهدت البلدان المتقدمة تحســـينا مذهلا في خدمات القطاع المصرفي، بدءا من المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة والصراف الآلي، ووصولا إلى توفير الخدمات المالية عبر الإنترنت، وانتهت بأزمة مالية في عام 2008.

أما في **الحقبة الثالثة منذ عام 2008 وحتى الوقت الحالي**، فشـــهدنا البداية الفعلية للتكنولوجيا المالية، حيث برزت شركات ناشئة تقدم خدمات مالية مباشرة للمؤسسات والجمهور العام.

[1] ســـعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصـــة لتطوير الخدمات المالية**، مجلة البحوث الاقتصـــادية المتقدمة، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص229.

الشكل (2،1): مراحل تطور التكنولوجيا المالية

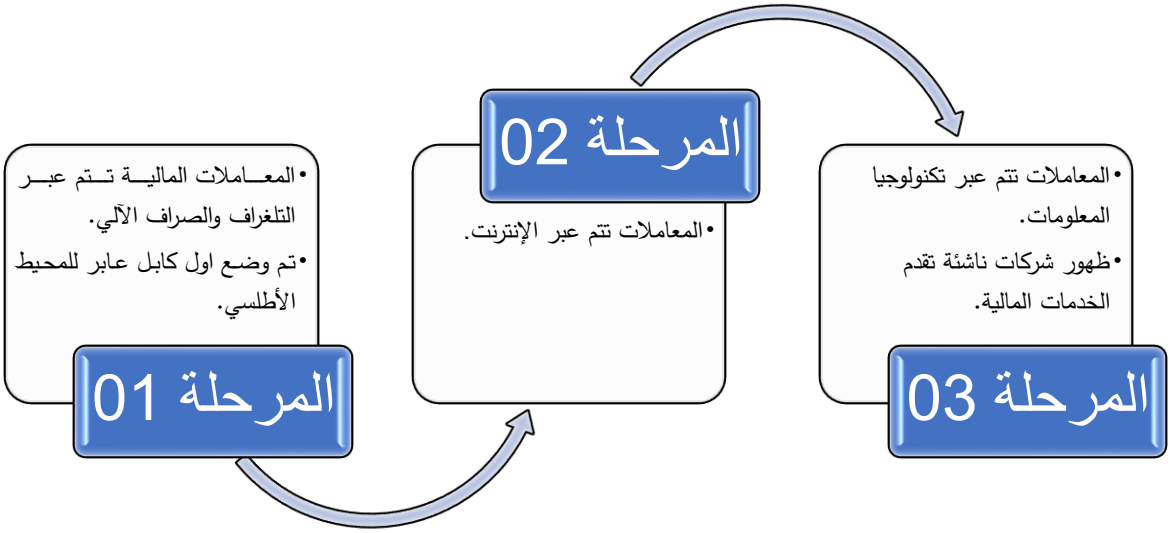

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مسبق.

ثانيا: تعريف التكنولوجيا المالية:

في ظل حداثة المصطلح وتعقيد فهم المجال، لم يتم التوافق في الأدب الاقتصادي على تعريف شامل للتكنولوجيا المالية، نظرا لعدم كشف جوانبها بالكامل وعدم وصولها إلى مرحلة النضج التام. وغالبا ما يتم الإشارة إلى التكنولوجيا المالية بـ "فينتك" (FinTech) اختصارا لكلمة (Financial Technology)، ووردت لها عدة تعاريف منها:

عرف **مجلس الاستقرار المالي (FSB):** التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية الـ "فينتك Fintech" بأنها: "إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية".[1]

تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية "التكنولوجيا المالية هي أي تكنولوجيا او اي ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال او عملية أو منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية".[2]

ويعرفها **معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها:** "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفوائد وغير ذلك من العمليات المصرفية".[3]

---

[1] عمروش بهية، شنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، 2023، ص99.

[2] طالم صالح، **اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية –منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا–**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص251.

[3] مليكة طلبة، هدى بوحنيك، **التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة2015–2020**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01، جامعة العربي التبسي–تبسة، الجزائر، 2022، ص04.

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها موجة جديدة من الشـــركات التي تغير الطريقة التي يدفع بها الناس، ويرسلون الأموال، والاقتراض، والإقراض، والاستثمار.[1]

واعتمادا على هذه التعاريف وما جاء في دراسات شملت الموضوع يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها عملية دمج النشاط المالي مع الابتكار التكنولوجي لتشكيل مجال جديد يهتم بالمعاملات والخدمات المالية، باستخدام جميع الوسائل والأنظمة والتقنيات التي يمكن الوصول إليها واستخدامها آليا، عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة والمبنية على الإنترنت، مما يُسهل وصولها واستخدامها من قبل فئات واسعة في المجتمع.

ثالثا: خصائص التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية تتميز بعدة خصائص أساسية أهمها:[2]

1. **السرعة:** تُمكن شركات التكنولوجي المالية من تسريع تنفيذ العمليات المصرفية وتبسيط الإجراءات، مما يجعلها أكثر فاعلية وسرعة مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي.
2. **تقليل التكاليف:** تعتمد الحلول الابتكارية على البنية التحتية الحالية مما يقلل من التكاليف، خاصـــة في الدفعات الإلكترونية التي تكون أقل تكلفة مقارنة بالوسائل التقليدية.
3. **مرونة الاستخدام:** وذلك من خلال تصميم منتجات بسيطة وسهلة لتلبية احتياجات المستخدمين بناءا على وقتهم وظروفهم، مما يتيح لشركات التكنولوجية المالية تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.
4. **تحسين التخزين والأرشفة:** من خلال توفير إمكانيات تخزين إلكترونية تسهل الأرشفة وتقلل الأخطاء، كما تسمح بمعالجة البيانات بشكل أكثر فعالية.
5. **تقريب المسافات:** من أبرز خصائص التكنولوجيا المالية تقليل المسافات الجغرافية والاجتماعية، مما يتيح الوصـــول للخدمات المالية لشـــرائح مختلفة من المجتمع بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو طبقتهم الاجتماعية، وتعزز الشركات الناشئة في هذا المجال قدراتها بشكل مستمر من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات لتناسب احتياجات العملاء، خاصة ذوي الدخول المحدودة في أي مكان[3].

رابعا: أهمية التكنولوجيا المالية:

تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في تقديم فرص جديدة وإمكانيات متنوعة كما يلي:[4]

---

[1] Susanne Chishti, Janos Barberis, **The Fintech Book: The financial Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and Visionaries**, Journal of Indonesian Economy and Business, Volume 31, Number 3, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, United Kingdom, 2016, p 345.

[2] هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد08، العدد03، جامعة التنمية البشرية السليمانية، العراق، 2022، ص50،

[3] هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[4] خولة مناصرية، **التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة عباس لغرور–خنشلة، الجزائر، 2022، ص403.

- تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشـــاط الاقتصـــادي من خلال الابتكارات التي توفر الخدمات المالية لغير المتعاملين مع الجهاز المصرفي؛
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تيســـير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج من خلال آليات فعالة وكفؤة للمدفوعات العابرة للحدود؛
- تعزيز الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛
- توفير آليات مدفوعات عابرة للحدود تتميز بالكفاءة والشـفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شـركات تحويل الأموال التقليدية؛

كما تتجلى أهمية التكنولوجيا المالية أيضا في النقاط التالية:[1]

- تنظيم الخدمات المالية لجعل الصناعة المالية أكثر مرونة أمام التحديات والأزمات الاقتصادية؛
- تعزيز الشمول المالي وتوفير فرص للفئات المهمشة للمشاركة في المعاملات المالية؛
- تطوير أساليب تقييم المخاطر المالية بشكل أكثر كفاءة؛
- مساعدة المنظمين في ضمان الأمان المالي وتحسين خدمة العملاء؛
- مكافحة الجرائم المالية من خلال تقنيات تنظيمية وخوارزميات متطورة للكشف عنها.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع استخدام التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

رغم حداثتها، اســتطاعت التكنولوجيا المالية أن تحقق مكانة مرموقة في مختلف القطاعات وذلك بفضــل ميزتها التنافسية في تقديم منتجات مالية رقمية بتكلفة أقل وفي وقت قياسي، حيث سيتم في هذا المطلب عرض أهداف التكنولوجيا المالية والدوافع الأساسية التي ساهمت في التوجه إليها، بالإضافة إلى استكشاف قطاعاتها.

أولا: أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، والمتمثلة في:[2]

1. **تقليل التكاليف:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى تقليل التكاليف الحالية، مما يمكن عدد أكبر من المستخدمين، خاصة الشركات والأفراد الذين لا يتمتعون بخدمات مصرفية من الوصول إلى خدمات مالية.
2. **زيادة الخصوصية:** تصمم خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية وفقا لتفضيلات ورغبات العملاء الفردية، مما يسمح لكل بنك بتلبية احتياجاتهم الفريدة، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال مجموعة من القنوات.
3. **الســـرعة:** وذلك من خلال الاعتماد على تقنيات حديثة لتنفيذ العمليات والإجراءات، مما يوفر وتيرة أســـرع لتقديم الخدمات.

---

[1] خميســي قايدي، إلهام حجريوة، **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراســة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014-2019)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص471.

[2] طلحي كوثر، زوادي نهاد، **دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإســـلامية –بيت التمويل الكويتي نموذجا**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023، ص34

4. **الانتشـــار**: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية قد تخدم عملاء من جميع أنحاء العالم، مما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات لعملاء خارج الحدود الجغرافية.
5. **المقارنة**: تُمكن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية العملاء من المقارنة بين الشركات والمصارف المختلفة من حيث الخدمات المالية والأسعار، مما يسهل اتخاذ قرارات مستنيرة.

ثانيا: الدوافع الأساسية التي ساهمت في التوجه للتكنولوجيا المالية:

التوجه نحو التكنولوجيا المالية يأتي نتيجة لعدة دوافع وأحداث مهمة في التاريخ المالي الحديث نذكر منها:[1]

- **أزمة المالية 2008**: كان لها دور كبير في فقدان الثقة في المؤسســات المالية التقليدية، كما بحث الأفراد عن بدائل آمنة وفعالة من حيث التكلفة، مما أدى إلى اتجاههم نحو تكنولوجيا الإقراض الند للند، والتمويل الجماعي، ومنصات الاستثمار، والمستشار الآلي.
- **الثورة الصناعية الرابعة**: التحولات التكنولوجية الحديثة جعلت الإنترنت والأجهزة المحمولة جزءا لا يتجزأ من حياتنا، مما أدى إلى ظهور صناعة التكنولوجيا المالية كرد فعل لتلبية احتياجات المستهلكين الجديدة وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية.
- **التطور التكنولوجي**: يميز التكنولوجيا المالية عدم وجود قيود تقنية تعيق تقدمها، وهو ما ســاهم في تســريع التقدم وقبولها، مع تطور قدراتها في التكيف مع التغيرات وتخفيض تكاليفها وتحسين مرونة أنظمة البنوك.
- **الابتكارات المالية**: أدى البحث عن البدائل المبتكرة لتمويل المعاملات الشـخصـية والتجارية مع المؤسـسـات المالية، مما أدى إلى اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية في حوالي 65 ســوق عالميا، حيث وجدو أن نســبة قبول هذه الابتكارات تتراوح حوالي 64% بين الأفراد وحوالي 25% بين الشركات الصـغيرة والمتوسـطة. هذا يعكس أن هناك اسـتعداد واسـع لقبول هذه الابتكارات، مما يشـجع على اسـتمرار تطوير الخدمات المالية من قبل هذه الشركات الناشئة.[2]

كما توجد العديد من **العوامل التي من شأنها تسريع وتيرة انتشار التكنولوجيا المالية** نوجزها فيما يلي:[3]

- زيادة انتشار الهواتف الذكية ذات الإمكانيات المتعددة حول العالم؛
- توفر شبكة الإنترنت بسرعة أعلى وتغطية جغرافية أوسع؛
- تطور البرمجيات والتطبيقات التي تشجع على استخدام التكنولوجيا في المجالات المالية؛
- الحاجة المتسارعة للعمليات الاقتصادية السريعة والميسرة بسبب تسارع وتغيرات الأحداث العالمية؛

---

[1] بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصـــناعة المالية الإســـلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022، ص55-56.

[2] جازية حســـيني، **تطور شـــركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على الخدمات المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2022، ص119.

[3] بالعبيدي عايدة عبير، مشـراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشـمول المالي –دراسـة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراســات العلمية، المجلد17، العدد01، جامعة محمد خيضـــر، بســـكرة، الجزائر، 2023، ص1286-1287.

- إصدار المزيد من التشريعات والقوانين لحماية وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية؛
- الانتشار السريع للعملات الرقمية المشفرة والتمويل الجماعي والتقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

ثالثا: قطاعات التكنولوجيا المالية:

توفر التكنولوجيا المالية حلا متنوعا وشاملا للخدمات المالية في مختلف القطاعات والمجالات، ويمكن تصنيف أبرز القطاعات التي تستفيد من التكنولوجيا المالية على النحو التالي:[1]

1. **قطاع المدفوعات:** قطاع المدفوعات يعد الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، حيث تقدم الشركات الناشئة خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، إلى جانب المحافظ الإلكترونية، مما يجعل خدمات الدفع هي الأكثر رواجا مقارنة بباقي الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك تتميز الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمات بقدرتها على جذب العملاء بسرعة وبتكلفة منخفضة.
2. **قطاع التمويل والإقراض الرقمي:** يهدف في الأساس إلى تمكين المجتمع من خلال التمويل الجماعي، حيث يتيح للأفراد والشركات السيطرة على إطلاق منتجات وأفكار جديدة. ويشمل هذا القطاع ثلاثة أطراف رئيسية: المقاولين الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم، والمساهمين الذين يرغبون في دعم هذه المشاريع، والوسطاء الذين يوفرون المعرفة لتسهيل الفرص وتطوير الخدمات والمنتجات. كما يوجد إقراض النظير للنظير هو نموذج رائج في التكنولوجيا المالية، حيث تعمل منصاته على توفير معلومات للأفراد والشركات، وذلك من خلال تسهيل الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة وإجراءات بسيطة.
3. **قطاع إدارة الثروات:** تشمل التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الراغبة في الاستشارة المالية من خلال خبراء معتمدين. تتمثل مهمة إدارة الثروات في مساعدة هؤلاء الأفراد والأسر في تحقيق أهدافهم المالية، وتقديم خدمات تنافسية للمغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع للاستثمار الأمثل لمدخراتهم، وبذلك تلعب المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية دورا مهما في المنافسة مع البنوك التقليدية على جذب هذه الشرائح من العملاء.[2]
4. **قطاع التأمين:** إن تطور التكنولوجيا في قطاع التأمين أدى إلى ابتكار طرق جديدة لتقديم الخدمات التأمينية واستخدام أساليب متقدمة لجمع البيانات لتحليل المخاطر بشكل أفضل وما يقابلها من حلول علاجية. كما تسعى تلك التقنيات إلى تحسين الخدمات للعملاء وتجديد كفاءة الوساطة المالية، بتقليل العمولات والرسوم،

---

[1] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والامكانيات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد06، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2021، ص405.

[2] محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية–دراسة حالة BNA تيارت 540**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص39.

وتوفير إدارة كفؤة لمتطلبات العملاء المتعلقة بالتعويض. فهذه الجهود تهدف إلى تحسين مستمر للخدمات المقدمة للعملاء بتكلفة أقل.[1]

5. **قطاع سلسلة الكتل block chain والعملات الرقمية المشفرة:** تقنية سلسلة الكتل "البلوك شاين" تعتبر شكلا ناشئا من تكنولوجيا سجلات التوزيع، حيث تتضمن حفظ جميع معاملات العملات الرقمية والمشفرة في شبكة الحواسيب وتأمين البيانات من خلال التشفير. تعتبر هذه التقنية قاعدة بيانات عامة ومشتركة تقوم بفحص وتسجيل المعاملات بشكل دائم، مما يسمح بتوفير الثقة بين المتعاملين دون الحاجة لسلطة مركزية وحيدة تحظى بثقة الجميع. كما توفر هذه التقنية خدمات ومنتجات جديدة بتكلفة أقل وبسرعة أكبر عبر منصات وتطبيقات مصممة بشكل جيد للهواتف الذكية والأجهزة الرقمية من خلال الشركات الناشئة.

أما العملات المشفرة فهي عملات رقمية غير مركزية تقوم على تحويل البيانات إلى شفرات لإنشاء وحدات من العملة بإستقلالية تامة عن سلطات البنوك المركزية. وبالتالي تعتبر العملات المشفرة عبارة عن أموال افتراضية، ومن أبرز هذه العملات "البيتكوين" و "ايثريوم".[2]

الشكل (3،1): قطاعات التكنولوجيا المالية

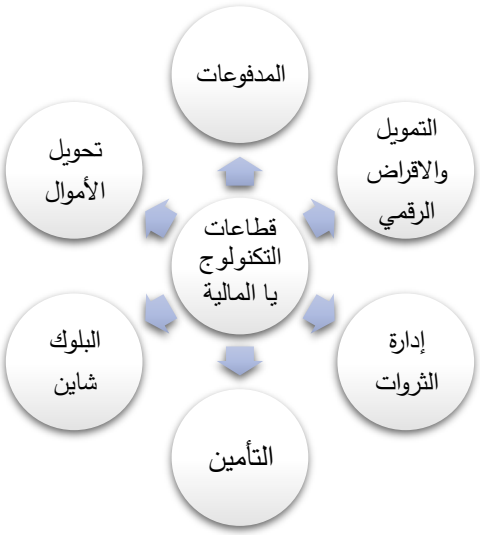

المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها ومخاطر استخدامها

شهد القطاع المالي كغيره من القطاعات تغيرات جذرية بسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وأدت إلى ظهور عدة تقنيات جديدة غيرت مشهد الخدمات والمعاملات المالية وساهمت في تطوير العديد من الطرق التقليدية لتكون أكثر مرونة وديناميكية. وفي هذا المطلب سنتعرف على خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها مع التطرق إلى المخاطر المصاحبة لها.

---

[1] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص406.

[2] سعيدة نيس، **مرجع سبق ذكره**، ص232-233.

أولا: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من الخدمات للمستخدمين، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1. **خدمات الائتمان:** الائتمان هو واحد من الابتكارات التي تندرج ضمن التكنولوجيا المالية والتي تساعد على توسيع إمكانية وصول الفاعلين الاقتصاديين إلى مصادر الائتمان. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة في كمية الائتمان المتاحة أو انتقال بعض الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على الائتمان من القنوات التقليدية مثل القروض المصرفية إلى القنوات غير التقليدية مثل أسواق رأس المال.
2. **خدمات الدفع:** وهي الأنشطة المصرفية الديناميكية والمرنة التي تُقدمها الفينتك للعديد من العملاء، مما يتيح لهم استخدام مجموعة متنوعة من وسائل الدفع مثل: (الدفع عبر الهاتف المحمول، تحويلات الأموال الدولية، إدارة تدفق الدفع للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تبادل العملات بدون تكلفة).
3. **الخدمات الموجهة للمصارف والشركات:** تُقدم التكنولوجيا المالية حلولا عديدة باستخدام تقنية البلوكشين (Blocktech) التي تعزز إدارة الشركات، بما في ذلك تسجيل المعاملات ومعالجة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب.
4. **خدمات تحويل الأموال:** تنفذ الفينتك عمليات التحويل بشكل آمن وسريع عبر العالم، مع تقديم خدمات إدارة التأمين وحلوله، بالإضافة إلى الخدمات المبنية على تقنية سلسلة البلوكات الرقمية، مثل العملات الرقمية المشفرة.
5. **الاستثمار والتمويل:** تعمل فينتك على جذب مدخرات الأفراد من خلال تقديم عروض بسيطة وتوفير منصات للتمويل الجماعي للشركات، سواء كقروض أو استثمارات رأس المال. كما تقدم استشارات مالية عبر الإنترنت للأفراد.[2]
6. **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات (Big Data):** تستخدم الفينتك قاعدة بيانات ضخمة لتوفير حلول مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية، إذ تساعد هذه الحلول في تحسين علاقة البنوك بعملائها من خلال معرفة سلوكياتهم واحتياجاتهم (مثل الشراء، الادخار، التطور الوظيفي، الملاءة المالية)، وكذلك في ضمان الأمن السيبراني للمعاملات المالية، حيث تستطيع الفينتك الكشف عن أي محاولات احتيال بواسطة تحديد موقع الهواتف الذكية أو تشفير البيانات الحساسة. بالإضافة إلى ذلك تقدم الفينتك أدوات لتحليل المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة لإدارة الأصول المالية وتسهيل إعداد التقارير القانونية.[3]

---

[1] طلحي كوثر، زوادي نهاد، **مرجع سبق ذكره**، ص36-37.

[2] بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-عرض لتجارب دول رائدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الجيلالي ليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص111.

[3] **نفس المرجع**، ص111.

ثانيا: تقنيات التكنولوجيا المالية:

توجد العديد من التقنيات المتميزة في مجال التكنولوجيا المالية، التي نالت اهتماما واسعا في البيئات الرقمية والتكنولوجية ونذكر من بينها:[1]

1. **الذكاء الاصطناعي:** هو قدرة الآلة على أداء وظائف معرفية مشابهة للعقل البشري، من إبداع وحل المشكلات والتفاعل مع البيئة والإدراك. يستند الذكاء الاصطناعي على أجهزة الكمبيوتر والخوارزميات لمحاكاة للذكاء البشري، ويمكنه التعرف على أنماط التكيف باستخدام كميات كبيرة من البيانات والأساليب الإحصائية الحديثة للتنبؤ بشكل دقيق حول المشكلة المعنية
2. **تعلم الالة:** هو عملية تستند إلى استخراج أنماط محددة من كميات ضخمة من البيانات، تشبه هذه الأنماط كيفية التعلم في العقل البشري، بحيث يتم بناء نماذج تستخدم في التحليل التنبؤي للبيانات، كما يمكن الاعتماد على هذه النماذج للتنبؤ بالحالات الجديدة. وهذه العملية تتألف من خطوتين مستقلتين هما:
   - **تعليم الآلة من خلال تزويدها بالمدخلات ذات العلاقة:** يتم تدريب النماذج باستخدام مجموعة من البيانات المرتبطة بالمشكلة المحددة.
   - **استخدام النموذج المستند إلى الآلة في التنبؤ:** بعد التدريب، يمكن استخدام النموذج للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
3. **الأمن السيبراني:** حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات، هو مجموعة من الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمان، وضوابط الأمن، والمبادئ التوجيهية، وإدارة المخاطر، والإجراءات، والتدريب، وأفضل الممارسات، وآليات الضمان، والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستخدمين.[2]
4. **العملات المشفرة:** تتألف من أشكال متنوعة من العملات الرقمية المبنية على التشفير، حيث تمثل الأموال الرقمية التي تتداول عبر الإنترنت وتعد العملات المشفرة أصولا مؤمَّنة ضد التلاعب، باستخدام خوارزميات وبروتوكولات تحول دون تغيير المعلومات بواسطة طرف ثالث خلال عمليات التداول بين الأطراف، يُشار إلى كل مجموعة تشفير بمصطلح كتلة أو سجل، وتطلق على المجموعات المتصلة بالكتل المتسلسلة أو السجلات المتسلسلة (البلوكشين).[3]
5. **سلسلة الكتل:** هي نظام معلومات مشفر يعتمد على قاعدة بيانات لامركزية، يمكنه إجراء المعاملات بشكل آمن دون الحاجة إلى وسيط، حيث يتوزع على جميع الأجهزة في الشبكة، بحيث تسجل وتعدل جميع بيانات

---

[1] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ عرض التجربة السعودية**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد02، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص32.

[2] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[3] عماروش خديجة إمان، شوشان خديجة، **واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد12، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2023، ص542.

المعاملات بطريقة تحظى بموافقة جميع الأطراف ذات الصلة، مما يضمن الشفافية واللامركزية في إدارة مختلف أنواع المعاملات، مثل المدفوعات والحوالات البنكية، وتسجيل الملكية العقارية والهويات الوطنية، وتبادل الأصول والمستندات، وعمليات التصويت.[1]

6. **العقود الذكية:** هي اتفاقيات تنفذ ذاتيا، تبرم وتبرمج في إطار شبكة توزيع لامركزية، تنظم شروطها وأحكامها العلاقة بين البائع والمشتري عبر تعليمات برمجية في سجلات متسلسلة. تتيح هذه العقود إمكانية إدراج مختلف أنواع البنود التعاقدية في برامج يتعامل معها بطريقة تجعل انتهاك العقد ثمنه باهظا.[2]
7. **الحوسبة السحابية:** تمثل نموذجا لتقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتيح الاتصال بالشبكة لمجموعة مشتركة من مصادر الحوسبة القابلة للتهيئة بسهولة عند الحاجة، مما يتيح توفيرها بجهد أدنى في الإدارة أو التعامل مع مزود الخدمة. وبالتالي تعتبر هذه الحوسبة نوعا من الحوسبة المرنة، حيث يمكن لمستخدميها الوصول بسهولة إلى مجموعة متنوعة من موارد الحوسبة عند الطلب، مما يتيح لهم الحصول على خدمات فعالة بلا حدود وبتكلفة منخفضة، مع زيادة الثقة في المعاملات وسهولة الاستخدام.[3]
8. **إنترنت الأشياء:** تمثل الارتباط بين الأجهزة وشبكة الإنترنت، مما يتيح لها إرسال ونقل وتلقي البيانات، تتضمن هذه الأجهزة جميع الأشياء التي تلفت انتباه البشر، مثل أجهزة الإنذار والأشياء القابلة للارتداد، وأجهزة التحكم في درجة الحرارة، وأجهزة الصراف الآلي، وغيرها. لا تكمن قيمة إنترنت الأشياء في تجاوز دور جمع البيانات فقط، بل تتعدى ذلك من خلال استغلال هذه البيانات بفاعلية من خلال بنية تحتية متقدمة. هذا النهج جعلها محط اهتمام شركات كبيرة وشركات ناشئة لتطوير أجهزة مبتكرة.[4]
9. **البيانات الضخمة:** هي عبارة عن مجموعات ضخمة من البيانات يمكن تحليلها بطريقة حسابية لاكتشاف الأنماط والاتجاهات، خاصة فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته. تتميز البيانات الضخمة بسمات محددة مثل الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، اكتشاف الغش، إدارة المخاطر، وتقديم الخدمات المالية الشخصية.[5]

عماروش خديجة إمان، شوشان خديجة، **مرجع سبق ذكره**، ص542.

[2] عماروش خديجة إمان، هبري نصيرة، **محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا**، مجلة (المُدبّر)، المجلد09، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022، ص13.

[3] عبد الكريم مسعودي، قريشي خير الدين، **التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي–دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار– BDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد10، العدد01، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر، 2023، ص425.

[4] **المرجع نفسه**، ص425.

[5] جمال لعراب، توفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة–عرض التجربة الهندية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص235.

ثالثا: مخاطر التكنولوجيا المالية:

على الرغم من أهمية التكنولوجيا المالية وتطبيقها في المؤسسات والهيئات المالية، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر والتحديات، وتتمثل هذه المخاطر في[1]:

1. **مخاطر أمن معلومات المستخدم:** يعتمد نجاح خدمات الفينتك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، حيث تؤثر سرية وموثوقية وأمان التكنولوجيا الرقمية مباشرة على جودة الخدمات المالية وأمن المستخدمين. حيث أن الاحتيال المالي وتسريب المعلومات يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالمعلومات والأصول للمستخدمين، ويؤثر أيضا على استقرار السوق المالية بأكملها.
2. **خطر الطرف الثالث:** ينشأ هذا الخطر عندما يفوض البنك شركات التكنولوجيا المالية للتعامل مع بيانات العملاء، مما قد يزيد من مخاطر الاحتيال المالي والتسريبات.
3. **مخاطر زيادة ائتمان الفينتك:** ينطوي هذا الخطر على تقديم الائتمان والإقراض باستخدام منصات الفينتك مثل الإقراض من النظير إلى النظير ومنصات التمويل الجماعي، مما قد يؤدي إلى ضعف معايير الإقراض وتفاقم المخاطر النظامية.
4. **مخاطر افتقار المستعملين للمعرفة الكافية** بتعاملات الفينتك تؤثر في قدرتهم على تحديد المخاطر والوقاية منها، بالإضافة إلى مخاطر ضعف الرقابة المالية على استخدامات ومنتجات التكنولوجيا المالية، ومخاطر ضعف مهارات موظفي الخدمات المالية، حيث يؤدي هذا النقص في المعرفة إلى تقييد الاستخدام ويعوق جهود تعزيز التنمية وتوسيع نطاق التعاملات المالية الحديثة.
5. **الخطر السيبراني:** يعبر عن احتمالية وقوع خسائر مالية أو فقدان بيانات أو اضطرابات تؤثر على سمعة المؤسسة المالية نتيجة لتهديدات الإنترنت، مثل هجمات القرصنة، وخرق البيانات، وانتقال الفيروسات، والابتزاز السيبراني، وتعطيل الشبكة، والأخطاء البشرية.[2]
6. **مخاطر استراتيجية:** المنافسة على حصة السوق وتجزئة الخدمات المصرفية تزيد من المخاطر على ربحية البنوك، حيث قد تفقد المؤسسات المالية التقليدية جزءا كبيرا من حصتها السوقية أو هامش الربح إذا لم تستفد من التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات أكثر كفاءة تلبي تطلعات العملاء.[3]
7. **المخاطر التشغيلية:** إن توسع وانتشار المنتجات والخدمات المبتكرة يعزز تعقيد عملية إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية، مما يخفض من شفافية المعلومات ويزيد من مخاطر أمن البيانات والخصوصية، وغسيل الأموال، والجرائم الالكترونية، وحماية العملاء، خاصة عندما تخضع شركات التكنولوجيا المالية لمعايير أمنية مختلفة.

---

[1] قوجيل محمد، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة دول إسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص39-40.

[2] محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **مخاطر التكنولوجيا المالية وادارتها في القطاع المصرفي-دراسة تنظيمية واحترازية**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص190.

[3] عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص175.

ويصعب تلبية متطلبات الامتثال والحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة فيما يتعلق بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يتطلب عمليات مراقبة فعالة لمواجهة هذه التحديات.[1]

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا بارزا في تعزيز الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية والمصرفية. فهي تعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال توسيع نطاق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بطريقة مبتكرة وآمنة، مما يضمن توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى هذه الخدمات المهمة.

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية من أبرز العوامل التي تعزز الشمول المالي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات مالية مبتكرة وسهلة الوصول لجميع فئات المجتمع، حيث سنتعرف في هذا المطلب عن شركات التكنولوجيا المالية وخصائصها والتطرق الى أنواعها.

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

يشير مصطلح FinTech وهو الشكل المختصر لعبارة التكنولوجيا المالية، إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة. وتهدف FinTechs عموما إلى جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية وأتمتة من تلك المتوفرة حاليا.[2]

يمكن تعريفها على أنها: شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.[3]

وتم تعريفها أيضا على أنها: شركات أو مؤسسات حديثة في المجال المالي تبحث على الابتكار والتكنولوجيا في المجال المالي وتحسين الخدمات المالية التي تؤدي إلى تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات الأثر المادي المرتبط بتقديم الخدمات.[4]

---

[1] زبير بي عامر، وآخرون، **مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك والمؤسسات المالية في ظل إبتكارات شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص47.

[2] بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا –دراسة حالة بنك السلام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022، ص141.

[3] ومضة وبيفورت، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، 2017، ص7.

[4] نوال سوابق، حسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية –كنموذج**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد12، العدد02، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص226،

في حين هناك من يرى بأن شركات التكنولوجيا المالية هي كل الشركات التي تعتني بالابتكارات في مجال الخدمات المالية والتي ينتج عنها نماذج أعمال جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات تؤثر على كيفية توفير الخدمات المالية والاستفادة منها.[1]

ثانيا: خصائص شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بمجموعة من الخصائص، نوجزها كما يلي:[2]

1. **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف هذه الشركات جميع الطبقات والفئات وتعمل على تعزيز إمكانياتها بشكل مستمر من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات للعملاء ذوي الدخل المحدود.
2. **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية عروضا وخططا للدفع تتسم بالمرونة لتتناسب مع احتياجات العملاء بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.
3. **تصميم محوره العميل:** تركز هذه الشركات على طلبات المستخدمين وتصمم منتجات بسيطة وسهلة تلبي احتياجاتهم.
4. **السرعة:** تتيح التحليلات القوية لهذه الشركات إتمام المعاملات بسرعة، مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ويشمل ذلك الإقراض والتحقق من الهوية الرقمية.
5. **سياسة البيانات أولا / الهواتف المحمولة أولا:** تساعد هذه السياسة في تحسين المنتجات والخدمات المقدمة من خلال تصميم خدمات ملائمة للعملاء، كما تتيح التحليلات القوية لأصحاب الأعمال التجارية اتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص بشكل أكبر.

ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية:

تنقسم الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية حسب ثلاثة معايير (حسب علاقتها، حسب طبيعة مقدم الخدمة، وحسب نوع الخدمة). وسنقوم بتفصيل كل نوع داخل هذا التصنيف:[3]

1. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها:** تنقسم إلى شركات تكنولوجيا مالية تنافسية وتعاونية، بحيث الشركات التنافسية تتنافس مباشرة مع مؤسسات الخدمات المالية الحالية مثل البنوك وشركات التأمين، بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتحسين وتعزيز وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي،

---

[1] أميمة حورية ملاك بطوش، سمرة دومي، **شركات التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي: عرض تجربة شركة Ant Financial**، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي المرسوم ب: الثورة الرقمية –أي فرص للنمو، بالمدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي–القطب الجامعي للقليعة، يومي 06 و07 نوفمبر 2023، ص08.

[2] عريس عمار، بوزرب خير الدين، **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في ظل جائحة كوفيد-19: الفرص والتحديات**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد08، العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص786-787.

[3] بريش رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

وبعض الشـــركات يمكن أن تتبوأ مكانة في كلتا الفئتين في حين تركز شـــركات أخرى على المجالات المتخصصة.

2. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة:** تنقسم إلى أربعة أقسام كالتالي:[1]

1.2 **المؤسسات المالية الكبيرة:** هي تلك المؤسسات المالية التقليدية الراسخة والتي لها باع طويل في المجال المالي، حيث كان لها دور كبير في تطور القطاع المالي على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، سعيا منها لتحسين خدماتها وتقديم تجربة متميزة لعملائها، فقد قامت بالاستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية من أجل الحفاظ على قاعدة عملائها وتفادي تأثيرات التقنيات المالية الجديدة.

2.2 **الشركات الناشئة Fintech Startup:** هي عبارة عن مشاريع ابتكارية غالبا ما تكون على شكل شركات رأس مال مغامر، حيث تتميز بإمكانيات نمو ونجاح هائلة، ومع ذلك فإنها تتعرض لمستوى عالي من المخاطر، حيث يمكن أن تحقق نجاحا كبيرا أو فشلا ذريعا. وتعتبر هذه المشاريع الدافع والمحرك الرئيسي للتكنولوجيا المالية، خاصة مع اتجاه الجهات الإشرافية والرقابية العالمية نحو تبني هذه الشركات ودعمها.

3.2 **شركات التكنولوجيا العملاقة:** على الرغم من أن الشركات التكنولوجية لم تكن في الأصل جزءا من القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة في هذا المجال، حيث أصبحت لدى العديد منها منصات دفع وتحويل مالي خاصة بها وباتت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى. ومن بين شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات أبل وغوغل وفيسبوك، حيث تهدف هذه الشركات إلى تعزيز استخدام الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الحالية، أو تحل محلها في بعض الأحيان.

4.2 **الشركات:** يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة، سواء كان ذلك بسبب حاجتها للمنتجات والابتكارات التي تنتجها هذه المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، ومن الواضح أن الشركات التقليدية هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعلها ليست بشكل أساسي شركات مالية، بل يمكن اعتبارها كمستفيدة من القطاع المالي.

3. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية:** يأخذ هذا التقسيم نفس تقسيم أنواع التقنيات في التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بالبلوك تشين والعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وغيرها.[2]

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص25-26.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

الشكل (4،1): أنواع شركات التكنولوجيا المالية

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص24.

رابعا: فوائد التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام

تكمن هذه الفوائد في أسباب الشراكة الأساسية وهي كالتالي:[1]

- توليد مصادر جديدة للدخل؛
- المساعدة في تعزيز تجربة العملاء وتقديم تطبيقات ونماذج أعمال جديدة؛
- إيجاد فرص بديلة لخلق نماذج اعمال جديدة؛
- تزايد الثقة في الاعمال التجارية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية؛

[1] بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام –عرض نماذج وتجارب ناجحة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2023، ص307-308.

- من مزايا التعاون زيادة ونمو حجم المعاملات المالية التي تركز على خدمة العميل خاصـــة عند التعاون مع شركات ذات علامة معروفة؛
- تغير ظروف الســـوق المالي بســـبب التكنولوجيا المالية، فالاســـتخدام الافضـــل لتحليل البيانات، والذكاء الاصـطناعي وبرمجة التطبيقات المفتوحة على الواجهات والمسـتشـار الآلي في الاكتشـاف والاشـراف على المشاريع الجديدة وتجربتها سرع من استجابة العملاء لها، مما جعل المصارف الكبرى في أسفل المراتب بعد شركات التكنولوجيا المالية.

المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في تســـهيل العديد من المعاملات المالية، مما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف دون التأثير على جودة المنتج المالي، ويســـاعد هذا الأمر الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، مما يعزز من مســـتويات الشـــمول المالي. وفي هذا المبحث، ســـنتناول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فرص الاســـتفادة من الخدمات المالية من خلال دورها في دمج الفئات التي تعاني من الاقصـاء المالي وتأثيرها على انتشـار الخدمات المالية، بالإضـافة إلى مسـاهمتها في تعزيز الشمول المالي، كالتالي:[1]

أولا: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية:

من بين الإسهامات البارزة للتكنولوجيا في المجال المالي، هو قدرتها على تحقيق أهداف لم تستطع الجهود الســـابقة تحقيقها في تعزيز فرص الاســـتفادة من الخدمات المالية. ويبدأ ذلك من خلال دمج الفئات المســـتبعدة والمهمشة ماليا، ثم العمل على توسيع نطاق الخدمات المالية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

1. دور التكنولوجيا المالية في دمج الفئات التي تعاني الاقصاء المالي:

الاســـتبعاد المالي، هو عكس الشـــمول المالي، ويعتبر أمرا غير مرغوب فيه، إذ تســـعى البلدان دوما إلى تحقيق قدر كبر من الشمول المالي، أي توفير الوصول إلى الخدمات المالية لنسبة أكبر من السكان، لكن بعض الشـــروط والمتطلبات يمكن أن تمنع شـــرائح كبيرة من المجتمع من المشـــاركة في النظام المالي، مثل الدخل المنخفض حيث تقوم بعض شـركات التأمين بفرض حدود دنيا للدخل من أجل الحصـول على خدمات التأمين ، كما تقوم بعض المصارف بفرض شروط كتقديم عمولات و رسوم معينة لفتح حساب مصرفي أو تطلب ابداع حد أدنى من المدخرات لفتح حساب أو ما يسمى بالرصيد الأدنى في بعض المصـارف و الذي لا يجب ان ينخفض الرصـيد الاجمالي للحساب عنه ، مما يمنع الأشـخاص ذوي الدخل المنخفض من فتح حساب وهو ما يجعل من الفئات ذات الدخل المحدود غير مشمولين ماليا أي انهم تعرضوا للإقصاء المالي قصرا.

[1] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص795-796.

ومع ذلك، وبفضل الخيارات المتاحة من خلال التكنولوجيا المالية، يمكن للأفراد الآن فتح حسابات وإدارتها والقيام بالتحويلات بغض النظر عن دخلهم. وبالإضـــافة إلى ذلك، يمكنهم الحصـــول على التأمين دون الحاجة إلى تقديم معلومات إضافية حول وضعهم المالي مثل الدخل وبغض النظر عن قيمة الممتلكات المؤمن عليها.

2. تأثير التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية:

ســاعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاســيما انتشــار الهواتف المحمولة على مســتوى العالم، في توســيع نطاق الحصــول على الخدمات المالية بالنسـبة للسـكان الذين يصـعب الوصـول إليهم والشـركات الصـغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة:[1]

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى؛
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات؛
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية؛
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تســمح لمقدمي الخدمات بتصــميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

ويرى صـندوق النقد الدولي أن التحول نحو الخدمات المالية الرقمية سـاهم في تعزيز الشـمول المالي قبل بداية جائحة كورونا. هذا النوع من الخدمات ساعد العديد من الأسر المحدودة الدخل والشركات الصغيرة التي لم تكن لديها فرص كافية للاســتفادة من الخدمات المالية التقليدية. حيث توفر التكنولوجيا المالية فرصــا هائلة من خلال تقليل التكاليف، وتقديم الدفع الفوري، وزيادة الخيارات، وتسـهيل الوصـول إلى الخدمات المالية. ومن شـأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصـول على التمويل للأفراد وأصـحاب المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الذين يفتقرون للخدمات المصـرفية الكافية، مما يعزز النمو الاقتصـادي ويسـاهم في شـمولية أوسـع للجميع. بالإضـافة إلى ذلك، يمكن للحكومات تحسـين كفاءة العمليات المالية والإدارية من خلال اسـتخدام المنصـات الرقمية، بينما يمكن للبنوك تعزيز كفاءتها وإدارة المخاطر والامتثال للقواعد واللوائح باســـتخدام التكنولوجيا المالية وعليه فان تعميم اســـتعمال التكنولوجيا المالية يؤدى لا محالَ إلى توســـيع دائرة المشـــمولين بالخدمات المالية من افراد والمؤسسات.[2]

---

[1] يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين–دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصـين**، مجلة بحوث الاقتصـاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023، ص165.

[2] غربي ناصر صـلاح الدين، **دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد15، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص97.

ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم من خلال تخطي العقبات التقليدية وتوفير الفرصة للدول النامية للانتقال مباشرة نحو التحول الرقمي من خلال:[1]

1. **نطاق التغطية:** من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي هي صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية. لكن القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصال ساعدت ملايين الأشخاص الذين يمتلكون هواتف نقالة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم بخدمات المدفوعات بالإضافة إلى خدمات الادخار، والتأمين، والاستثمار، والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات الأخرى.
2. **معلومات العملاء:** يمكن للهوية الرقمية وبصمة البيانات التي تنتجها الخدمات الرقمية (الإنترنت) توفير المعلومات اللازمة للعميل لفتح الحسابات، وبالتالي يمكن أن تساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية.
3. **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير مجموعة واسعة من خدمات المدفوعات، والودائع، والتأمين، ومنتجات الإقراض ذات القيمة المنخفضة والتي تم تصميمها بناءا على احتياجات العملاء، ويتطلب القيام بذلك تحقيق عوائد مستدامة وكافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار غير متاحة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الخدمات بتكلفة منخفضة عبر الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية.

كما تؤدي التكنولوجيا المالية دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال تقديم أشكال جديدة ومتطورة من العمليات المالية والمصرفية والتي يمكن القيام بها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، ومن أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي:[2]

- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات "اعرف عميلك"؛

[1] عميروش إيمان، قمازي نجوم، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13، العدد01، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2023، ص131.

[2] عميروش إيمان، قمازي نجوم، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

- التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية ومن ثم الحفاظ على الاســـتقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية ومخاطرها على الشمول المالي

أولا: أثر التكنولوجيا المالية ومخاطرها على الشمول المالي

منذ عام 2010، قادت مجموعة العشـرين والبنك الدولي مبادرة لزيادة الشـمول المالي في البلدان النامية، بهدف المسـاعدة في الحد من مسـتويات الفقر في الاقتصـاديات النامية والصـاعدة. اليوم يلفت اهتمام صـانعي السياسـات والأكاديميين إلى أهمية اسـتخدام التكنولوجيا المالية والشـمول المالي للتخفيف من الفقر وتحقيق النمو الاقتصـادي. ويرجع هذا بشـكل كبير إلى العديد من القضـايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن تسـهم في تعزيز أداء التمويل الرقمي للأفراد والشـركات والحكومات والاقتصـاد بشـكل عام. التمويل الرقمي والشـمول المالي يحملان العديد من الفوائد لمسـتخدمي الخدمات المالية، والحكومات، مثل زيادة الوصـول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل تكلفة الوسـاطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وتعزيز الإنفاق الإجمالي للحكومات.

ويمكن التمييز بين أثرين مختلفين للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

أولا ــ إيجابيا: من خلال الأساس النظري للعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، يفترض أن عددا كبيرا من السـكان المسـتبعدين يمتلكون هواتف محمولة، وتوفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة يمكن أن يحسـن وصـول السـكان المسـتبعدين. شـريطة أن يكون لديهم هاتف محمول واتصـال إنترنت منخفض التكلفة، ويُتوقع أن يكون لزيادة التمويل الرقمي تأثير إيجابي على الشمول المالي، يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

- التكنولوجيا المالية تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، بجعلها أسـرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة من حيث العروض، وهو ما يسرع من انتشـار الخدمات المالية الرقمية ويدعم الشـمول المالي خاصـة بين الفئات التي لا تتعامل مع المنظومة المالية الرسمية؛
- التكنولوجيا المالية تسـهل من التحول الى أنظمة الدفع الالكترونية والصـيرفة عبر الانترنت وهو ما يزيد من فتح الحسابات المالية ورقمنة المدفوعات وتسهيل طرق ادارتها عن بعد؛
- نجحت شـركات التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة، كخدمات المدفوعات وجمع رأس المال، والعملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات

[1] بن قيدة مروان، بهناس عباس، الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، 2023، ص502-503.

وخدمات التامين وهو ما يؤثر على مستقبل الخدمات المالية التقليدية وزيادة سرعة الابتكارات والحلول الرقمية؛

- تؤدي التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي؛
- تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين ماليا؛
- التكنولوجيا المالية تساهم في تصميم البنية التحتية المالية للأسواق المالية، ولكافة المنظومة المالية، ما يسهل من إدارة المدخرات والدخول والاستثمار؛
- تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات مثل البلوك تشين لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وتحسين الأمان وتحليل البيانات الكبيرة؛
- التكنولوجيا المالية تعزز الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز الثقة في النظام المالي وتدعم الشمول المالي؛
- اعتمادا على التكنولوجيا المالية، يمكن للحكومات تقليل عدد الأشخاص غير المشمولين ماليا من خلال توفير مدفوعات مثل الرواتب والمعاشات والمساعدات الحكومية؛
- لزيادة الشمول المالي. ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة من التطور، وبنية تحتية مالية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية لحماية المستهلكين. ويلزم تصميم الخدمات المالية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة؛
- التكنولوجيا المالية تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، اذ تساعد الاقتصادات النامية على التصدي للازمات الصحية وغيرها، مثل ازمة فيروس كورونا التي شلت اقتصاديات العالم حاليا، وتعزيز النمو في المستقبل.

ثانيا – سلبيا: من الجانب الآخر، يمكن أن يكون للتكنولوجيا المالية آثار سلبية على الشمول المالي، حيث تسعى شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق الأرباح أو توسيع فرص الحصول عليها. ويمكن ذكر هذه الآثار سلبية على النحو التالي:[1]

- يمكن لمقدمي خدمات التكنولوجيا المالية استخدام تكتيك تسويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام بنية أساسية أو منصة تمويل رقمية جديدة. في حين تستخدم تكتيك تسويقي أقل قوة لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء لاستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أو الحالية، حيث يعتقدون أن الأخيرة لا تستطيع تحمل الرسوم، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي

[1] عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016–2021**، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان 2022، ص05.

للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرا لأن صـــافي العائد النقدي لمقدمي التكنولوجيا المالية أعلى مع العملاء ذوي الدخل المرتفع والمتوسط مقارنة بالعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء؛

- يمكن أن يكون التحيز في توفير خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية جغرافيا لأن موفري هذه الخدمات يمكنهم اختيار الانســحاب أو التوقف عن تقديم خدمات التكنولوجيا المالية إلى المناطق الريفية أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ عليها، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي؛
- يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية. حيث ان مقدمي هذه الخدمات يركزون بشكل أقل على تقديم الخدمات المالية الرقمية للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية.

ثانيا: مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

تأتي الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية مصحوبة بمخاطر كبيرة يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على الشمول المالي:[1]

1. **الاستبعاد والاقصاء:** يعمل نقص الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا المالية على تعميق الفجوة الرقمية، حيث يجد النســاء والفقراء صــعوبة في الوصــول إلى الخدمات المالية الرقمية بســبب نقص البنية التحتية الأساسية وعدم توفر الهواتف الذكية.
2. **التمييز:** رغم أن الهدف الأســاســي للتكنولوجيا المالية هو تحســين تجارب العملاء وتوفير خدمات ميســورة التكلفة، إلا انها قد تسهم وتؤدي إلى التحيز والتمييز، حيث تشير التجارب حتى الآن انه غالبًا ما تعكس هذه الأدوات التحيز في البيانات الأساسية، والأشخاص الذين يصممونها، والتفضيلات الحالية على سبيل المثال، التمييز ضد الأقليات من المقترضين.
3. **حماية المستهلك:** تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الإلكتروني، خصوصية البيانات سلامة أموال الاشخاص الأمن السيبراني والأمية الرقمية.
4. **المخاطر المتعلقة بحماية البيانات:** إن احتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعرض صاحبها للسرقة والاحتيال حيث سيتسبب في ضرر أكبر من منافع تلك الوسائل والادوات خاصة وأن العملاء يعانون من مســتويات منخفضــة من الدخل والرقمنة في ظل نقص البدائل، كما هو الحال في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية والفقيرة.

[1] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص

خلاصة:

أصبحت إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية أسرع وأكثر قابلية للتحقيق من أي وقت مضى، خاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق التي يكون فيها الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها محدودا، بالإضافة إلى ذلك تقوم التكنولوجيا المالية بتحسين جودة الخدمات التقليدية وتجعلها أسرع وأرخص وأسهل، مما يسمح بإدماج أكبر عدد ممكن من الأشخاص، خاصةً الذين لديهم دخل محدود أو يعانون من التهميش المالي، لذا يمكن ان نقول إن حرمان الأفراد من الخدمات المالية لن يكون له وجود في المستقبل وهذا هو غاية الشمول المالي، حيث تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة المنفعة العامة وتوفير الوصول السهل والميسور للخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

وعلى هذا الصدد سنتطرق في الفصل الثاني إلى تجربة المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني

تمهيد

بدأت الثورة التكنولوجية في إعادة تشـــكيل العديد من الجوانب في حياتنا اليومية، بما في ذلك القطاع المالي، ومن خلال هذا التطور ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية كوسـيلة فعالة لتعزيز الشـمول المالي وتحسـين إمكانية الوصـول للخدمات المالية، كما تركز العديد من الدول بما في ذلك المملكة العربية السعودية على تطوير هذا القطاع وتعزيزه من خلال الاستثمارات والمبادرات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي.

وعلى ضـوء ما سـبق سـنحاول في هذا الفصـل التطرق إلى تجربة المملكة العربية السـعودية في تعزيز الشمول المالي عن طريق تبني التكنولوجية المالية وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية؛

المبحث الثاني: الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؛

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية (الفرص والتحديات).

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى عرض واقع تبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية والعوامل المحفزة لتبنيها، بالإضافة إلى عرض جهود المملكة العربية السعودية في تفعيل الفنتك لتعزيز الشمول المالي:

المطلب الأول: عرض واقع تبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

سنستعرض في هذا المطلب نشأة التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى التطرق إلى مجالات واستخدامات التكنولوجيا المالية في السعودية كما يلي:

أولا: نشأة التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة طفرة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث قام البنك المركزي بالتعاون مع هيئة السوق المالية بإطلاق مبادرة "فنتك السعودية" في أفريل 2018، بهدف تعزيز وتطوير القطاع المالي وجعل المملكة نقطة محورية للابتكار في التكنولوجيا المالية. حيث تتضمن الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة ما يلي:[1]

- تعزيز وتوسيع نطاق المعاملات المالية الرقمية؛
- استقطاب المستثمرين المحليين والدوليين للمساهمة في تطوير الخدمات المالية؛
- دعم وتمكين المستثمرين من داخل وخارج المملكة للاستثمار في تأسيس شركات التكنولوجيا المالية، مما يسهم في خلق فرص عمل وتطوير القدرات الوطنية؛
- تقديم الدعم والمساندة لشركات التكنولوجيا المالية عبر مختلف مراحل نموها.

وجاءت تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) لتؤكد أهمية التكنولوجيا المالية وضرورة تسريع تبنيها والاعتماد على منتجاتها في القطاع المالي والمصرفي، وأشار التقرير السنوي الثاني لـ "فنتك السعودية" لعام 2020 إلى أن الفترة بين 2019 و2020 كانت حاسمة في تطور التكنولوجيا المالية بالمملكة، حيث تم تحقيق تقدم كبير في قطاع المدفوعات مثل إطلاق خدمة Apple Pay وتأسيس شركة المدفوعات السعودية، بالإضافة إلى تنظيم قطاع المدفوعات. كما استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية دعمهما للتكنولوجيا المالية من خلال منح التراخيص للبيئات التجريبية التنظيمية وتطوير الأنظمة الرقابية. كما أطلقت "فنتك السعودية" عدة مبادرات لدعم قطاع التكنولوجيا المالية، بما في ذلك إصدار دليل قطاع التقنية المالية وبوابة التوظيف لدعم شركات التكنولوجيا المالية، وأداة تقييم المسار التشريعي لمساعدة هذه الشركات على فهم المسارات التشريعية لأنشطتها بشكل أفضل، بالإضافة إلى دعم البحوث في مجال التكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار القائم على البيانات في هذا المجال.

[1] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ عرض التجربة السعودية**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد02، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص36.

ثانيا: مجالات واستخدامات التكنولوجيا المالية في السعودية:

تتنوع مجالات استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي ضمن رؤية المملكة الرقمية 2030، حيث تشمل ما يلي:[1]

- الإقراض والتمويل: من خلال تجهيز القروض وتقديم التمويل من خلال شركات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية مثل Sofi و Crédit Karma حيث تسعى هذه الشركات لتقديم القروض بشكل مباشر من خلال منصات رقمية؛
- عمليات الدفع وصرف العملات: يمكن للأفراد استخدام الهواتف المحمولة أو المحافظ الإلكترونية لإجراء عمليات الدفع وتحويل العملات؛
- التمويل الشخصي وإدارة الخزينة: عبر استخدام شبكات تجميع الحسابات مثل شركة Acorns Mint للتمويل الشخصي وإدارة الأموال؛
- التمويل الجماعي القائم على نظام المكافآت الأصول الداعمة للعملات الرقمية مثل شركةKickstarter Circleup؛
- توفير المعلومات عن طريق أدوات تشغيل الأعمال كالأمن السيبراني، وادارة البيانات؛
- ابتكار وتطوير نماذج تداول جديدة في الأسواق المالية مثل شركة Wealthfront Robinhood؛
- تقديم تأمين شامل وتطوير حلول أسرع وأقل تكلفة وأكثر تخصيصا كالتأمين عن بعد.

ومن بين الأحداث البارزة والملفتة في مجال التقنية، إعلان البنك المركزي السعودي "ساما" عن تبني سياسة المصرفية المفتوحة، بهدف زيادة كفاءة البنوك وتسهيل الأنشطة اليومية وفقًا لمساعي رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث تسمح هذه السياسة للعملاء بإدارة حساباتهم البنكية ومشاركة بياناتهم بشكل آمن مع مزودي الخدمات المالية (الأطراف الثالثة) الموثوقين مثل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، وذلك بموافقة صريحة وواضحة، وتوفر للعملاء إمكانية تجميع حساباتهم في لوحة تحكم واحدة. وعلى الرغم من الفوائد والتسهيلات العديدة لسياسة المصرفية المفتوحة، إلا أن هناك نسبة 12% من الشركات الناشئة التي لم تُظهر اهتمامًا بتبني هذه السياسة. في حين أبدت في المقابل 88% من الشركات الناشئة ترحيبًا واستجابة إيجابية تجاه هذه السياسة.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لتبني التكنولوجيا المالية في السعودية استنادا إلى المؤشرات الرئيسية للمؤشر العام

[1] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص37-38.

يركز هذا الجزء على تحليل المؤشـــرات المكوّنة للمؤشـــر العام* للتقنيات المالية الحديثة الصـــادر عن صـــندوق النقد العربي، بهدف تسـليط الضـــوء على أهم المبادرات والعوامل المحفزة لتبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية.

1. مؤشر السياسات والتشريعات:

يمثل الإطار العام لجميع التنظيمات والاســـتراتيجيات والمبادرات التي تعكس توجه الدول العربية نحو تطوير تقنيات التكنولوجيا المالية، وفي ســـياق مواكبة التطورات المتســـارعة في هذا المجال، ألزم البنك المركزي الســعودي بإطلاق بعض الأطر التنظيمية الداعمة لنشـاط شـركات التكنولوجيا المالية في المملكة، وتُعتبر مؤسـســة النقد العربي (سـاما) الجهة المسـؤولة والمخولة بسـن القوانين وإطلاق المبادرات في هذا المجال، من أهمها مبادرة "فينتك السعودية" التي تهدف إلى زيادة التعاملات المالية الرقمية.[1]

وفي إطار دعم ابتكارات التقنيات المالية، أطلق البنك المركزي السـعودي بيئة تجريبية تشـريعية تُعرف بـــ "الصندوق التجريبي(Sandbox) " في عام 2018، حيث تمثل هذه البيئة الإطار التنظيمي الذي يمكّن الشـركات المحلية والعالمية المتخصـصـة في التكنولوجيا المالية من اختبار حلولها الجديدة بطريقة مبتكرة. تتمتع هذه البيئة بالرقابة والمتابعة لضمان استيعاب وتقديم حلول آمنة وفعّالة، بالإضافة إلى ذلك تم إصدار لوائح تنظيمية تتعلق بالدفع الإلكتروني في يناير 2020، بغية وضـع إطار إشـرافي ورقابي يضـمن سـلامة وكفاءة المعاملات في قطاع المدفوعات الإلكترونية. كما تســـمح هذه اللوائح لمقدمي خدمات الدفع والبنوك من تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وإصدار النقود الرقمية، وإصدار القواعد المنظمة لأنشطة وساطة التأمين الإلكترونية.

ويبين الشـكل البياني الموالي نسـبة مؤشـر السـياسـات والمبادرات في السـعودية مقارنة ببقية الدول العربية.

الشكل (1،2): نسبة مؤشر السياسات والمبادرات في السعودية

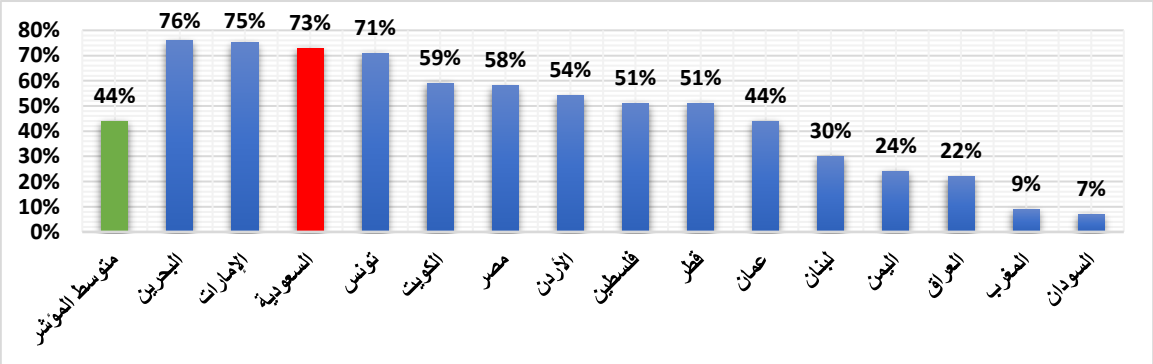

* **هو مؤشر يقيس تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم اطلاقه من طرف صندوق النقد العربي ويهدف الى استعراض جهود الدول العربية في تعزيز البيئة الحاضنة للتقنيات المالية وتحديد المجالات التي تحتاج المزيد الاهتمام.**

[1] أمينة معاندي، **دراســة تحليلية لتطور التكنولوجيا المالية في الســعودية اســتنادا إلى المؤشــر العام لصــندوق النقد العربي FinxAr**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد13، العدد01، جامعة عنابة، الجزائر، 2023، ص312-313.

المصدر: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، صندوق النقد العربي، 2021، ص09.

يوضح الشكل البياني أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 71%، بعد البحرين والإمارات في ترتيب الدول العربية حسب مؤشر السياسات والتشريعات. وهو ما يعكس جهود المملكة في خلق بيئة تشريعية منظمة تساهم في التحول التدريجي نحو اقتصاد يعتمد على التقنيات المالية الحديثة. إذ تتماشى هذه الجهود مع برنامج رؤية المملكة 2030، الذي يهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز رائد في مجال التكنولوجيا المالية.

2. مؤشر جانب الطلب

يُعَدُّ الطلب على التكنولوجيا المالية من بين أهم سمات نظام البنية الأساسية التي تعزز نجاح استراتيجيات التكنولوجيا المالية، حيث أن توفر خدمات ومنتجات الفينتك يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي من المستهلكين والتجار والأشخاص المحرومين من الخدمات المالية التقليدية.[1]

وفي هذا الإطار، قامت المملكة العربية السعودية بمبادرات متعددة لتحفيز الطلب على الفينتك والتي تنبثق عن توجهات الطلب المستقبلية ورغبة العملاء النهائيين في استخدام التكنولوجيا المالية الجديدة، فوفقًا للمسح الوطني للتقنية المالية، يُفضل 6 من كل 10 أشخاص استخدام حلول تقنية مالية محلية. كما يبحث 65% من الأفراد والشركات في المملكة عن حلول تقنية مالية تساعدهم على تسديد المدفوعات بشكل أسرع وأرخص وأسهل، بالإضافة إلى ذلك يبحث الأفراد عن حلول تدعم الاستثمار والادخار، وتساعدهم على الاستثمار بشكل أسهل وإدارة الميزانية والادخار بنسبة 51% و39% على التوالي.

ويوضح الشكل البياني التالي نسبة مؤشر الطلب على التقنيات الحديثة في المملكة العربية السعودية مقارنةً ببقية الدول.

الشكل (2،2): نسبة مؤشر جانب الطلب في السعودية

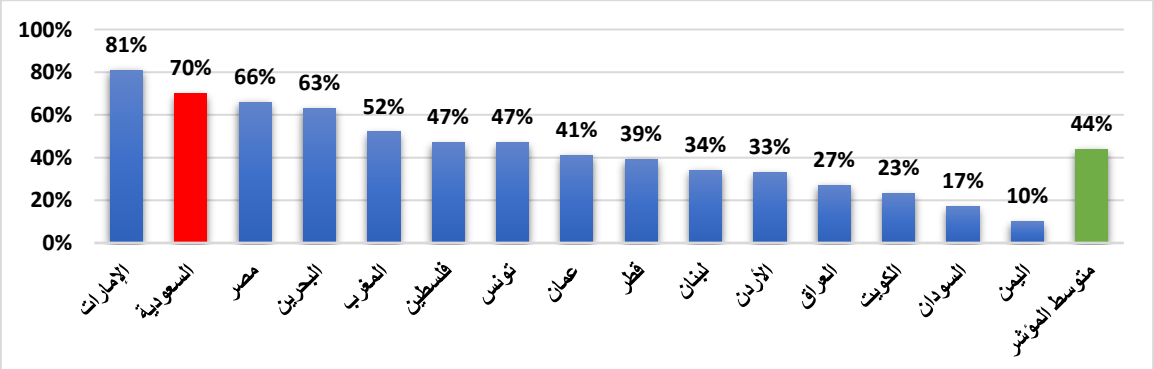

المصدر: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، صندوق النقد العربي، 2021، ص10.

من خلال الشكل ووفقًا لمؤشر صندوق النقد العربي، جاءت السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 70٪، بعد الإمارات التي تصدرت المؤشر بنسبة 80٪. وتمكنت السعودية من تحقيق هذا التقدم بفضل العوامل

[1] أمينة معاندي، **مرجع سبق ذكره**، ص314.

المشـــجعة التي تعزز جانب الطلب على التقنيات الحديثة في البلاد، مثل الزيادة في اســـتخدام الإنترنت والأجهزة الذكية، بالإضـــافة إلى الارتفاع الملحوظ في حجم المعاملات الإلكترونية غير النقدية، حســـب ما أشار إليه المسح الوطني للتقنية المالية الذي أجرته مؤسسة فينتك السعودية.

3. مؤشر توفر التمويل:

يقوم هذا المؤشـــر بتقييم جهود ومبادرات الدولة والبنوك في توفير التمويل الضـــروري لشـــركات التكنولوجيا المالية الحديثة والشركات الناشئة، ومن بين الجهود الملموسة في هذا السياق هو منتج التقنيات المالية التمويلي الذي أطلقه بنك التنمية الاجتماعية في المملكة العربية الســـعودية. والذي يختص في توفير وتقديم التمويل لمشاريع التقنيات المالية كما يوحي إليه اسمه، بهدف دعم المشروعات التقنية والرقمية.[1]

والشكل التالي يوضح نسبة توفر التمويل لشركات التكنولوجيا المالية في السعودية مقارنة ببقية الدول العربية.

الشكل (3،2) نسبة مؤشر توفر التمويل في السعودية

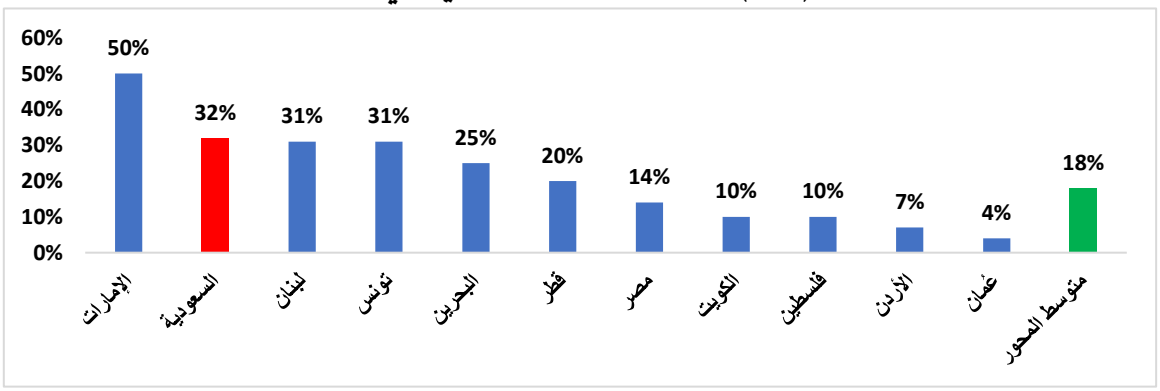

المصدر: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، صندوق النقد العربي، 2021، ص12.

وفقًا لهذا المؤشـر، تمكنت المملكة العربية السـعودية من تحقيق المركز الثاني بنسـبة 32% من بين دول العالم العربي. ومع ذلك يلاحظ أن هذه النســبة تبدو منخفضــة نســبيًا مقارنةً بما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في نفس المؤشـــر، مما يشـــير إلى نقص في التمويل المتاح لهذا النوع من الشـــركات في المملكة خصوصا بعد أن حققت السعودية حسب مستوى جانب الطلب نسبة مرتفعة وهي 70 بالمائة.

4. مؤشر تنمية المواهب:

يهدف هذا المؤشـــر إلى التركيز على تكوين وتطوير ودعم المواهب وتنمية الأجيال القادرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وتوليد الابتكارات المالية، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المبادرات والمســـابقات الوطنية المختلفة، بالإضـــافة إلى برامج التدريب وبناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

[1] أمينة معاندي، **مرجع سبق ذكره**، ص316.

[2] **المرجع نفسه**، ص318.

وفي هذا السياق، قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال في مجال التقنيات المالية لدعم وتشجيع روّاد الأعمال الشباب الذين يتنافسون مع كبرى المؤسسات المالية في هذا القطاع، كما فتحت المجال أمامهم لتنمية مهاراتهم، وقد قامت بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية في المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق تمويلية لتأهيل ودعم المواهب الشابة في مجال التقنيات، وهو ما جسدته مسرعة الأعمال الناشئة "تقدم"، وهي ثمرة شراكة بين جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية والبنك السعودي البريطاني "SAAB"، والتي توجه الشباب وتدعمهم لتجسيد أفكارهم في بيئة تجريبية وتوجيهية، وتقدم لهم تمويلا يساعدهم على دخول السوق بابتكاراتهم.

والشكل التالي يبين نسب تنمية المواهب المسجلة في السعودية مقارنة مع بعض الدول العربية.

الشكل (2،4): نسبة مؤشر تنمية المواهب في السعودية

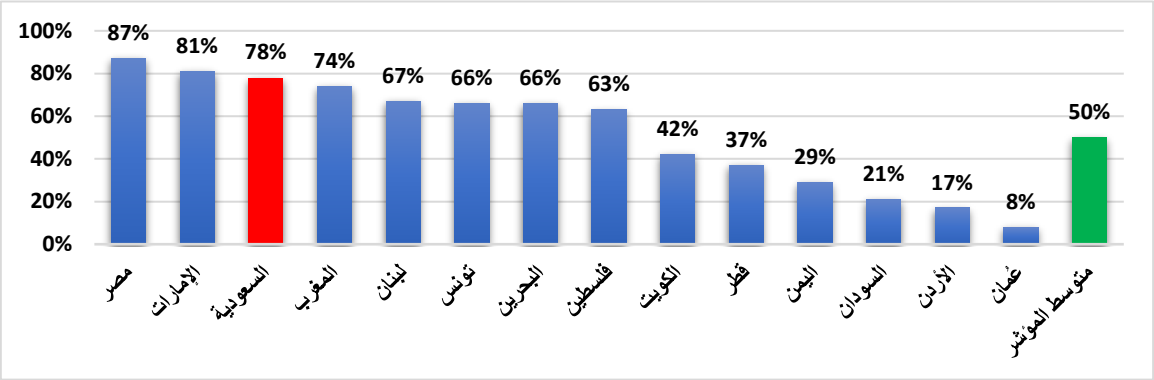

المصدر: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، صندوق النقد العربي، 2021، ص13.

من خلال الشكل ووفقًا لهذا المؤشر، سجلت السعودية نسبة 78%، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بعد مصر والإمارات، وتشير هذه النتيجة المرتفعة إلى أن المملكة العربية السعودية تبذل جهودًا لبناء بنية تحتية لتطوير مهارات ومواهب شبابها في مجال التكنولوجيا المالية الحديثة.

5. مؤشر البنية التحتية المالية:

يستهدف هذا المؤشر جميع الجهود والمبادرات التي تسعى إلى تعزيز البنية التحتية، بهدف جعلها عوامل دافعة ومحفزة تسهم في تبني التكنولوجيا المالية في السعودية وتسريع التحول الرقمي فيها، وقد تم تصنيف السعودية ضمن أفضل 10 دول متقدمة في العالم بفضل قوة بنيتها التحتية الرقمية،[1]

ووفقًا للمؤشر، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بنسبة 64% من بين 14 دولة عربية شملها المؤشر، مما يدل على جاهزيتها الرقمية مقارنة بالدول العربية الأخرى. كما أن الاستخدام العالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الفردي والحكومي هو أيضاً عامل نجاح للتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول العربية الأخرى.[2]

[1] أمينة معاندي، **مرجع سبق ذكره**، ص319.

[2] نوران يوسف، **مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)**، صندوق النقد العربي، 2021، ص14.

6. مؤشر التعاون والشركات:

يتمثل هذا المؤشر في التعاون على المستوى المحلي بين أصحاب المصلحة في صناعة التقنيات المالية الحديثة، والتعاون بينهم وبين الجهات المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي. كما يتضمن أيضًا شراكات بين المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية الحديثة.[1]

وتتلخص هذه الشراكات في السعودية فيما يلي:

- التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية فيما بينها وبين الحكومة السعودية؛
- التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية؛
- مبادرات تتعلق بالعملات الرقمية.

المطلب الثالث: جهود المملكة العربية السعودية في تفعيل الفنتك لتعزيز الشمول المالي

تتطلع المملكة إلى أن تصبح القوة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، وتسعى إلى استغلال هذا النجاح لتعزيز الشمول المالي. فيما يلي سنستعرض أبرز الجهود المبذولة في هذا السياق:

1. تشجيع الانفتاح المصرفي والشمولية:

في الوقت الحالي، لا يزال مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية منخفضًا بسبب الطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي، بالإضافة إلى سرية الممارسات المصرفية ومع تولي محمد بن سلمان لولاية العهد، ظهرت مؤشرات على انفتاح المملكة على التغيير سواء اجتماعياً أو اقتصادياً، وأعلن مركز "Fintech Saudi" عن نيته في تعزيز الانفتاح والضغط على البنوك السعودية لمشاركة المزيد من البيانات حول أنشطتها، مما سيسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية للفئات المستبعدة والمهمشة في الدولة.

فالعديد من العمال الوافدين في المملكة العربية السعودية يعانون من نقص في الخدمات المالية، ومن المأمول أن يؤدي السماح لهم بفتح حسابات إلى جعل البلد بأكمله أكثر انفتاحا، كما يمكن للتكنولوجيا المالية تسهيل عمليات التحويل الدولية للعمال وإرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية والاستفادة من النمو الاقتصادي السعودي. ومن ناحية أخرى، تشهد السعودية تحديات في مجال الأمن السيبراني، حيث كانت هدفًا رئيسيًا للهجمات الإلكترونية، ورغم أن معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قد لا تكون هدفًا مباشرًا لهذه الهجمات، فإن الحوادث السيبرانية المتكررة يمكن أن تثير مخاوف بعض الشركات والمستثمرين من الاستثمار في المملكة.[2]

---

[1] نوران يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد01، المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة، الجزائر، 2022، ص761-762.

2. التحول نحو الخدمات المالية الرقمية:

عند الحديث عن الخدمات المالية الرقمية، ونظرًا للانتشـــار الكبير للهواتف الذكية، فقد تم تبني العديد من ابتكارات التكنولوجيا المالية واعتمادها على نطاق واسع من قبل العملاء، وجاءت الإحصائيات والتوقعات هي كما يلي:[1]

- أكد أكثر من 66% من كبار المسؤولين التنفيذيين في البنوك أن التكنولوجيا المالية قد غيرت المنتجات والخدمات المصـرفية الرئيسـية، مثل المحافظ الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول على نطاق عالمي؛
- من المتوقع أن تحتل المدفوعات الرقمية النصيب الأكبر من سوق التكنولوجيا المالية بقيمة تقدر بحوالي 8 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2022؛
- من المتوقع أن يصل عدد العملاء النشطين لخدمات الدفع عبر الإنترنت وحدها إلى 5 ملايين مستخدم بحلول عام 2025؛
- من المتوقع أن تصل قيمة المعاملات لكل عميل في المتوسط إلى 35 ألف دولار في عام 2022؛
- من المتوقع أن تكون البنوك الجديدة هي اللاعب الرئيسـي التالي في مجال التكنولوجيا المالية، مع زيادة كبيرة في الإيرادات تقريبًا بنسبة 40% بحلول عام 2023؛

وفي المملكة العربية السـعودية، تعمل الحكومة جاهدة للاسـتفادة من إمكاناتها غير المسـتغلة في مجال التكنولوجيا المالية، ففي منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا كانت مصـر والإمارات الأكثر تفوقًا في مجال الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، ولكن الآن يبدو أن الوقت قد حان لهاتين البلدين لتسليم الشعلة للمملكة العربية السعودية كونها مركزًا للتكنولوجيا المبتكرة.

3. جهود السعودية في دعم وتطوير شركات التكنولوجيا المالية:

تبنت المملكة العديد من المبادرات لدعم وتطوير قطاع التكنولوجيا المالية بإشـراف هيئات رسـمية وأطراف أخرى. سنركز فيما يلي على أبرز المبادرات المتعلقة بالشركات الناشئة المالية خلال الفترة الأخيرة.

1.3. مبادرات البنك المركزي السـعودي: قام البنك بتنفيذ العديد من المبادرات خلال الفترة من عام 2018 إلى 2021، أبرزها:[2]

- إطلاق **مبادرة فنتك السعودية** بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أفريل 2018، وهي خطوة تهدف إلى تعزيز تطوير التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السـعودية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **مرجع سبق ذكره**، ص762.

[2] شـهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شـركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السـعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص647-648.

- إطلاق **البيئة التجريبية التشـريعية (sandbox)** في عام 2018 بهدف جذب الشـركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- إطلاق **مشـروع المصـرفية المفتوحة** في جانفي 2021 بهدف دعم جهود تطوير قطاعات المملكة المالية وفقًا لرؤية 2030 وبرنامج القطاع المالي، ويهدف هذا المشروع إلى إطلاق عصر جديد من الابتكار المالي في السعودية.

2.3. مبادرات هيئة السوق المالية:

بدأ التزام هيئة سـوق المال بدعم التكنولوجيا المالية بإطلاق مختبر التكنولوجيا المالية في عام 2018، حيث يسـتقبل المتقدمين من داخل وخارج المملكة للحصـول على التصـريح وتجربة منتجات وخدمات مالية ذات علاقة بنشـاط الأوراق المالية، مع تصـميم نماذج أعمال مبتكرة وجاهزة للاختبار في بيئة تجريبية تتناسب مع احتياجات السوق[1].

3.3. مبادرات فنتك السعودية:

أطلقت فنتك السـعودية والتي تعد مبادرة في حد ذاتها (كما هو موضـح أعلاه) والمتخصـصـة في مجال التكنولوجيا المالية بالمملكة، عدة مبادرات منها:[2]

- إصـــدار دليل قطاع التكنولوجيا المالية لتوضـــيح اللوائح المحلية والخيارات المتاحة لشـــركات التكنولوجية الدولية. المهتمة بدخول السوق السعودية؛
- برنامج فنتك التدريبي يقام سـنويا منذ عام 2018، ويتيح هذا البرنامج للخريجين والموظفين فرصـة اكتساب مهارات جديدة وتطويرها؛
- جولة فينتك وهي واحدة من أهم الفعاليات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية في الشـرق الأوسـط، تهدف هذه المبادرة إلى نقل المعرفة من خلال اسـتقطاب المتحدثين والخبراء في قطاع التكنولوجيا المالية من مختلف أنحاء العالم؛
- إطلاق برنامج مسـرعة فينك في أكتوبر 2020، والذي يهدف إلى دعم رواد الأعمال المبدعين في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة من خلال توفير أفضل الممارسات والأدوات والموارد لشركاتهم الناشئة، مما يساهم في تطوير حلول جديدة ومبتكرة؛
- إطلاق أداة تقييم المسـار التشـريعي لشـركات التقنية المالية بالإضـافة الى مبادرة فنتك للبيانات والأبحاث في جويلية 2020؛
- إصدار برنامج تمكين شركات الفينتك في جوان 2021.

---

[1] شهلة قدري، **مرجع سبق ذكره**، ص648،

[2] **نفس المرجع**، ص648-649.

المبحث الثاني: الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

يشكل الشمول المالي أحد أهم الأهداف التنموية في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى الحكومة جاهدة لضمان توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من خلال تعزيز التكنولوجيا المالية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: متطلبات تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، توجد عدة فئات تعتبر من الأقل حظًا وتحتاج إلى دعم مكثف لتحسين شمولها المالي، ومن بين هذه الفئات نجد:[1]

1. **الأشخاص الذين لا يحملون هوية قانونية:**

وفقا لمؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2017م، فإن نسبة الأشخاص الذين لا يملكون حسابا بنكيا في السعودية بسبب عدم امتلاكهم لأوراق ثبوتية هي 22%، أي حوالي 1.5 مليون بالغ. وفي هذا السياق، قدمت سياسات برنامج حساب المواطن دعما للأفراد حاملي بطاقات التنقل شريطة امتلاكهم حسابات بنكية، مما يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الشمول المالي لهذه الفئة.

2. **النساء:** يقدر عدد البالغين في المملكة الذين لا يمتلكون حسابا بنكيا بـــ 6.9 مليون، وتمثل النساء النسبة الأكبر منهم بـ 60%، أي حوالي 4.156.765 مليون امرأة. وبحسب بيانات مؤشر البنك الدولي بلغت نسبة الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات البنكية 22% لصالح الرجال؛
3. **السكان غير العاملين:** يُظهر المؤشر أن نسبة الأشخاص العاملين الذين يمتلكون حسابات بنكية عالميا أعلى من غير العاملين، بـ 74% مقابل 59%، وبفارق 15%. أما في السعودية، فبلغت نسبة السكان غير العاملين الذين يمتلكون حسابات بنكية 50%، مقارنة بـــ 80% للعاملين، بفارق 30%، مما يبرر أهمية توفير فرص عمل لائقة للجميع؛
4. **محدودي الدخل والمتعثرين:** تعد هذه الفئة من بين الأكثر عرضة للإقصاء المالي بسبب عدم الوعي بالمنتجات المالية وانخفاض الدخل. عالميا، يشكل محدودو الدخل نصف الأشخاص الذين لا يملكون حسابا بنكيا. أما في السعودية، فتصل النسبة بين الفقراء إلى 35% مقارنة بـ 24% لباقي فئات الدخل، مما يعني أن الفجوة بين محدودي الدخل وباقي فئات الدخل بلغت 11%؛
5. **الأشخاص ذو التعليم المحدود:** كشف مؤشر البنك الدولي أن 65% من الأفراد في السعودية الحاصلين على تعليم ابتدائي يملكون حسابات بنكية، في حين أن النسبة ترتفع إلى 73% بين الأشخاص الذين حصلوا على شهادات ثانوية فما فوق. ويظهر المؤشر أن نسبة المدخرين بين الأشخاص ذوي التعليم الابتدائي منخفضة، حيث تبلغ 5% مقارنة بـ 16% لأولئك الذين لديهم مستوى تعليمي أعلى؛
6. **شمول المنظمات غير الربحية في القطاع المالي:** تؤمن مؤسسة الملك خالد بأهمية تعزيز الشمول المالي للمنظمات غير الربحية لتسهيل تعاملاتها البنكية. حيث تواجه هذه المنظمات في السعودية قيودا مالية

[1] بوطرفة رشيد، صغير عماد، **مرجع سبق ذكره**، ص31-32.

متنوعة تختلف من بنك لآخر، مما يستدعي العمل نحو تسهيل إجراءاتها المصرفية وتمكينها من الدخول بشكل أكبر في القطاع المالي.

تلك كانت نظرة شاملة على الفئات التي تحتاج إلى تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وتُبيّن الأهمية الحيوية لتحقيق هذا الشمول لتحسين الظروف الاقتصادية لهذه الفئات وتعزيز استقرار المجتمع وتنميته.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في المملكة العربية السعودية

من خلال هذا المطلب، سنحاول استعراض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في المملكة العربية السعودية واستكشاف ترتيب المملكة من بين الدول العربية.

1. المدفوعات الرقمية:

عرفت نسبة البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في الدول العربية تحسنًا ملحوظًا خلال عام 2021 مقارنةً بما كان عليه في عام 2014. حيث حققت دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين والكويت مستويات مرتفعة في نسبة المدفوعات الرقمية، حيث بلغت 79% و75% و73% و66% على التوالي. ويرجع هذا التحسن إلى تطور البنية التحتية وارتفاع مستويات التكنولوجيا المالية في هذه الدول، مما أثر إيجابيًا على زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة في إجراء المعاملات المالية والمصرفية.[1]

الشكل (5،2): نسب البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في الدول العربية بين عامي 2014 و2021

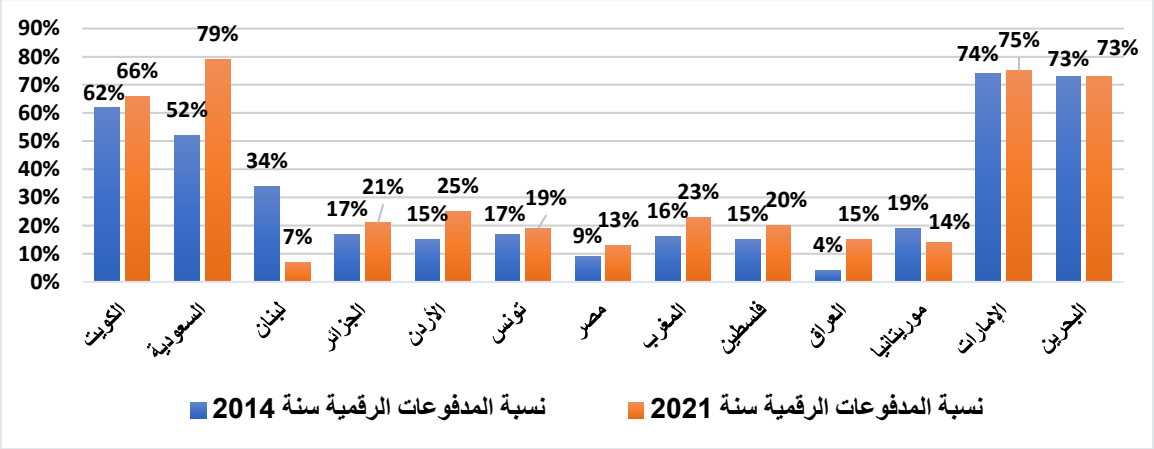

المصدر: عمر عبو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص182.

2. الادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف:

قام العديد من البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً على الهاتف المحمول بالادخار أو الاقتراض على مستوى الدول العربية، وقد ارتفعت نسبة الاقتراض مقارنة بنسبة الادخار في عدة دول عربية. ففي السعودية، قام 37% من البالغين بالاقتراض عبر حساب مصرفي على الهاتف المحمول مقابل 19% الذين

[1] عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص181.

اختاروا الادخار. أما في الجزائر، فقد ادخر 11% من البالغين من خلال حساب مصرفي على الهاتف المحمول مقابل 1% فقط الذين اقترضوا.[1]

والشكل التالي يوضح نسب البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول في الدول العربية خلال عام 2021.

الشكل (2،6): نسب البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول في الدول العربية خلال سنة 2021

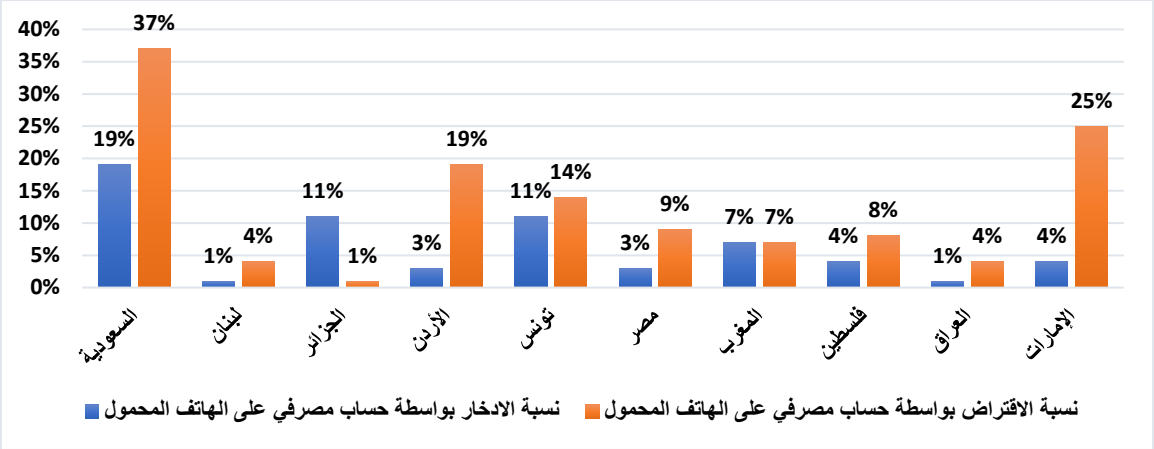

المصدر: عمر عبو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص183.

3. استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي:

في عام 2021، سجلت أربع دول عربية مستويات عالية من استخدام الإنترنت والهاتف المحمول في عملياتها المالية والبنكية. هذه الدول هي السعودية بنسبة 60% والإمارات بنسبة 47%، والبحرين بنسبة 45%، والكويت بنسبة 42%. بينما تتراوح نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى بين 2% في العراق و13% في الأردن.[2] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2،7): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2021

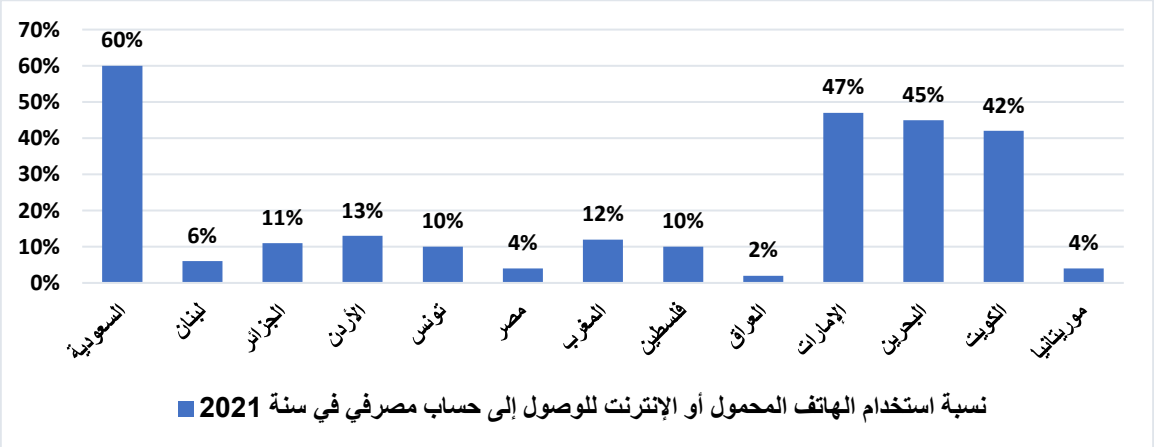

[1] عمر عبو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص182.

[2] **المرجع نفسه**، ص183.

المصدر: عمر عبو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

4. استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء:

في عام 2021، احتلت السعودية المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في عدد البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع فواتيرهم أو للقيام بعمليات شراء، وبلغت النسبة 66%، وهي أعلى نسبة في العالم العربي. جاء العراق في المرتبة الثانية بنسبة 29%، تليه الإمارات بنسبة 27%. على الجانب الآخر، جاءت مصر بنسبة 3%، ولبنان والجزائر بنسبة 9%، في المراتب الأخيرة على مستوى الدول العربية في استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو القيام بعمليات الشراء.[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2،8): نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع فواتيرهم أو للقيام بعمليات الشراء خلال سنة 2021

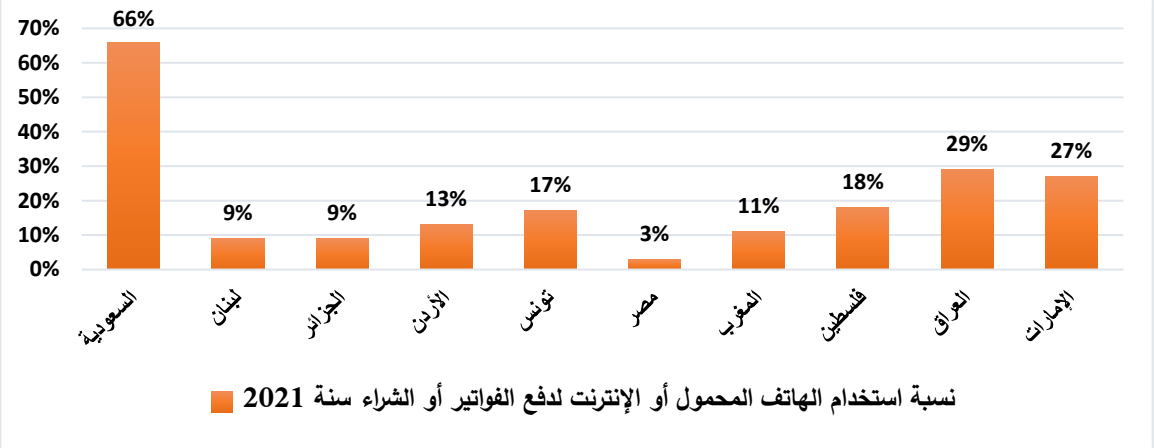

المصدر: عمر عبو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

5. ملكية بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان:

في عام 2021، تمايزت نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم مقارنةً بملكية بطاقة ائتمان على مستوى الدول العربية. وذلك لأن معظم البالغين في الدول العربية يُفضلون الحصول على بطاقة خصم بدلاً من بطاقة الائتمان بسبب المعتقد الديني. وحققت البحرين نسبة 80%، والكويت نسبة 78%، والسعودية نسبة 72%، والإمارات نسبة 69% كأعلى نسب في ملكية بطاقة خصم نظرًا لجاهزية البنية الرقمية في تلك الدول. بالمقابل، جاء العراق في المرتبة الأخيرة بنسبة 10%، ويرجع ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي وضعف الاقتصاد الرقمي في البلد.[2] كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] عمر عبو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[2] **المرجع نفسه**، ص185.

الشكل (9،2): نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان على مستوى الدول العربية خلال عام 2021

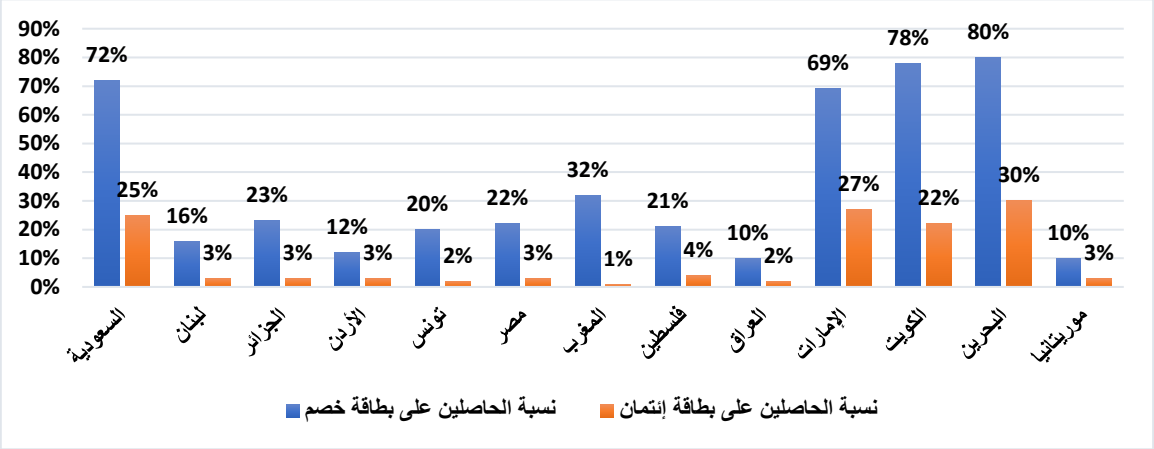

المصدر: عمر عبو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

المطلب الثالث: جهود وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

في السنوات الأخيرة، شهدت المملكة العربية السعودية جهودا مستمرة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق وصـــول الخدمات المالية إلى جميع شـــرائح المجتمع، ومع هذه الجهود، تواجه المملكة العديد من التحديات في تعزيز الشمول المالي، نذكرهم في التالي:

أولا: جهود الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

في المملكة العربية السـعودية، تُعتبر جهود الشـمول المالي جزءًا أسـاسـيًا من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية المســـتدامة وتحســـين جودة حياة المواطنين. وقد قامت المملكة باتخاذ عدة إجراءات وتطبيق عدد من البرامج لتحقيق هذا الهدف، من بينها:[1]

- تسـعى الهيئة النقدية في المملكة العربية السـعودية إلى تعزيز الشـمول المالي، وهو أحد أهداف برنامج تنمية القطاع المالي الرئيسية، الذي يهدف إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية وضمان إدراجهم في النظام المالي لضمان تلقي معاملة عادلة؛
- تسـعى الهيئة النقدية إلى زيادة مسـاهمة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة التمويل المقدم من الكيانات وزيادة عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات بنكية.
- يهدف البرنامج أيضًا إلى زيادة مدخرات الأسر وزيادة الحجم الإجمالي للأصول المالية وخلق وظائف بأجور جيدة في القطاع المالي؛
- كما سـتؤدي زيادة مسـتويات الشـمول إلى تحسـين الثقافة المالية في المجتمع السـعودي، وهو عامل مهم في مسـاعدة الأفراد على معرفة حقوقهم المالية وكيفية حمايتها، ولكن الأهم من ذلك أنها سـتجعل المؤسـسـات

[1] دحماني رشيدة، بلطرش زهور، **واقع الشـمول المالي في المملكة العربية السـعودية وآفاق تطويره دراسـة لرؤية المملكة العربية الســـعودية 2030**، مجلة بحوث الاقتصـــاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023، ص634-635.

المالية، بما في ذلك البنوك، أكثر تنافسية في تقديم المنتجات والخدمات لعملائها من حيث الجودة والسعر وذلك لضمان قدرتها على تزويد عملائها بأفضل المنتجات والخدمات من حيث الجودة والسعر؛

- تركز مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل كبير على تعزيز الشمول المالي بما يتماشى مع رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية والتشغيلية الـ 12؛
- ولتحقيق الشمول المالي، وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي حداً أقصى للرسوم التي يمكن للبنوك فرضها على تقديم المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى ذلك ولتشجيع الأفراد على فتح حسابات مصرفية واستخدامها، يحظر القانون على البنوك اشتراط رسوم مالية أو ودائع لفتح حساب مصرفي؛
- نجحت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى حد كبير في تعزيز مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الرقمية التي تمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات بكفاءة من خلال قنوات متعددة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع باستخدام أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع وتطبيقات الإنترنت.

وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق تواجد أوسع للأفراد والمؤسسات في النظام المالي، وتوفير الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية. ويعد الشمول المالي أحد أهداف برنامج تنمية القطاع المالي الذي يسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانيا: تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية تشمل عدة جوانب، أهمها:[1]

1. **التوافق مع اللوائح المالية:** تشكل البيئة التنظيمية المتغيرة تحديا مستمرا للمؤسسات المالية، ويمكن استخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية لتخفيف عبء الامتثال والتوافق مع اللوائح المالية، وتعمل الشركات الناشئة على سد الفجوة بين الهيئات التنظيمية وصناعة الخدمات المالية.
2. **استخدام البيانات المالية الكبيرة:** يواجه مقدمو الخدمات المالية تحديات وعقبات نتيجة للبيانات الضخمة، ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وقواعد بيانات المستهلك وموجزات الأخبار البنكية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية مصالحهم، ولكن فرز البيانات غير المنظمة للحصول على معلومات مفيدة ليس مهمة سهلة ويتطلب تكنولوجيا قوية لتحليل البيانات لجني الفوائد.
3. **الاحتفاظ بالعملاء في صناعة الخدمات المالية:** تشهد صناعة الخدمات المالية منافسة شرسة على العملاء، وما يهم معظم العملاء في عام 2019 هو زيادة الطابع الشخصي وتحسين الخدمات الآلية وتسهيل الوصول إلى الخدمات. والمؤسسات التي تستطيع تلبية هذه الاحتياجات ستحصل على حصتها من السوق.

[1] دحماني رشيدة، بلطرش زهور، **مرجع سبق ذكره**، ص636.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا في المملكة (الفرص والتحديات)

في ظل التحولات الاقتصادية والتقنية السريعة في المملكة العربية السعودية، تشهد شركات التكنولوجيا المالية نموًا وتطورًا ملحوظًا، بفضل الاستثمارات الكبيرة والدعم الحكومي للابتكار والريادة، فمن خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم مستهدفات رؤية 2030 فيما يخص شركات التكنولوجيا المالية وعرض نظرة تحليلية لتطورها مع ذكر الفرص والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مستهدفات رؤية 2030:

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية المملكة 2030 في عام 2016، وأصبحت منذ ذلك الحين المنارة التي تهتدي بها خطوات المملكة نحو المستقبل، والقلب النابض لطموحها الهادف إلى تحقيق التحول الاجتماعي والثقافي والاقتصادي،[1] وفي إطار رؤية 2030 تهدف المملكة إلى تحقيق تطلعات القيادة، بأن تصبح رائدة في قطاع التكنولوجيا المالية وأن تكون الرياض موطنا ومركزا عالميا للتقنية المالية، ومن بين مستهدفات رؤية 2030 ما يلي:[2]

أولا: زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة:

تسعى المملكة العربية السعودية لرفع عدد شركات التكنولوجيا المالية إلى 230 شركة بحلول 2025، بغية تحقيق رؤية 2030 والتي تهدف للوصول إلى 525 شركة بحلول 2030، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2،10): عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة

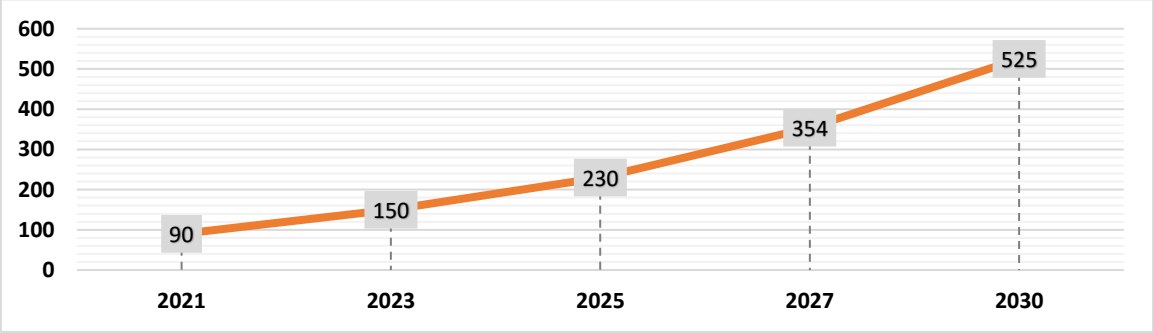

المصدر: البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي للتقنية المالية 2022**، ص13.

ثانيا: زيادة عدد الوظائف المباشرة في قطاع التقنية المالية:

تهدف المملكة إلى زيادة عدد الوظائف المباشرة في قطاع التقنية المالية الى 10730 وظيفة بحلول عام 2025، وذلك في إطار تحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى الوصول إلى 18198 وظيفة بحلول عام 2030، كما يُظهره الشكل التالي:

[1] رؤية 2030، تاريخ الاطلاع 2024/05/02، رابط الموقع https://site.ecza.gov.sa/ar/vision-2030

[2] البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي للتقنية المالية 2022**، ص10.

الشكل (2،11): عدد الوظائف المباشرة في قطاع التقنية المالية

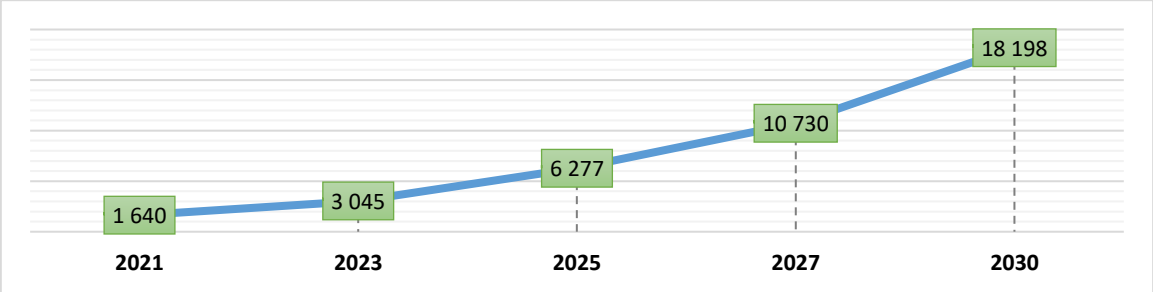

المصدر: البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي للتقنية المالية 2022**، ص13.

ثالثا: الرفع في القيمة التراكمية لإستثمار المال الجريء:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى الزيادة في قيمة استثمارات المال الجريء بحلول عام 2030 إلى 12245 مليون ريال سعودي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2،12): القيمة التراكمية لإستثمار المال الجريء (مليون ريال سعودي)

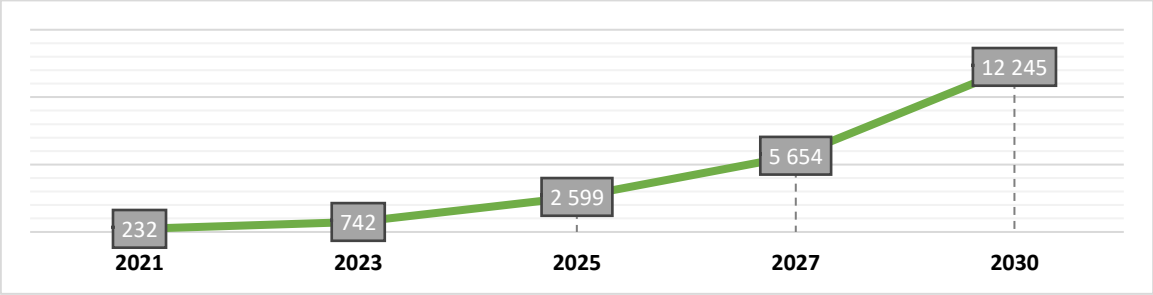

المصدر: البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي للتقنية المالية 2022**، ص13.

المطلب الثاني: نظرة تحليلية لتطور شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

تشهد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، مما أدى إلى نموها، ففي هذا المطلب سنتناول تعداد هذه الشركات في المملكة وتوزيعها حسب المجالات وحسب مراحل تطورها، بالإضافة إلى عرض حجم النشاط الاستثماري في التكنولوجيا المالية.

أولا: تعداد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية 147 شركة نشطة حتى ديسمبر 2022، وذلك انطلاقا من دور البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافه.[1]

وكشف رصد أعدته صحيفة (مال) وصول عدد شركات التقنية المالية في المملكة بنهاية نوفمبر 2023 إلى 207 شركة بواقع 20.7 ضعفا مقارنة بعام 2018، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] رؤية 2030، **التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2022**، برنامج تطوير القطاع المالي، 2022، ص18.

الجدول (2،1): تطور عدد شركات التقنية المالية في السعودية منذ عام 2018 إلى غاية نوفمبر 2023

العام	2018	2019	2020	2021	2022	نوفمبر 2023
عدد الشركات	10	20	60	82	147	207
نسبة النمو%	/	%100	%200	%36.7	%79.3	%40.8

المصدر: (مال) ترصد تطور التقنية المالية في المملكة: القطاع يشهد نموا سريعا في عدد شركاته بواقع 20.7 ضعفا منذ 2018 – صحيفة مال(maaal.com) تاريخ الاطلاع 2024/05/02.

يتضح من الجدول، أن عدد شركات التكنولوجيا المالية في مستمر في التطور والنمو وذلك بفضل الجهود والمبادرات المذكورة سالفا، حيث بلغ العدد الإجمالي لشركات التكنولوجيا المالية 207 شركة إلى غاية نوفمبر 2023 أي بمعدل نمو فاق 40.8% مقارنة بسنة 2022، محققا ما يزيد عن 20.7 ضعفا مقارنة بسنة 2018، ومتخطيةً المستهدف لها ببيان الميزانية العامة للدولة لعام 2023 والبالغ 150 بنسبة تحقيق للمستهدف 138% وبزيادة 57 شركة عن المستهدف. كما تمثل 39.4% من إجمالي المستهدف لشركات التقنية في 2030 البالغة 525 شركة، لذا من المتوقع أن تصل المملكة لمستهدفاتها بالنسبة لشركات التقنية المالية بل وتتخطاها.

ثانيا: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب المجالات

تتوزع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية على القطاعات الموضحة في الشكل أدناه:

الشكل (2،13): توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب المجالات الى غاية 2021

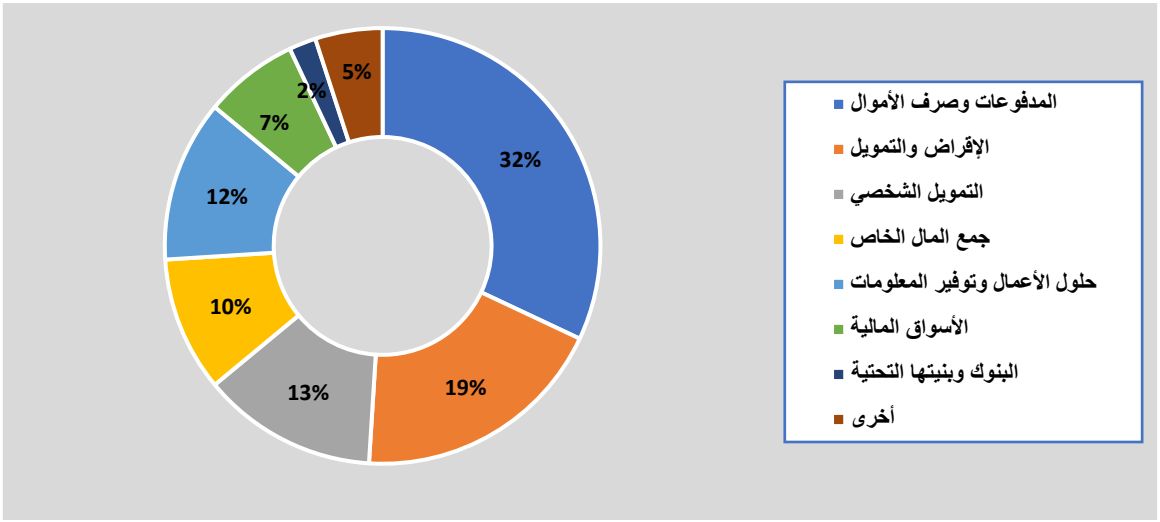

المصدر: شهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص651.

يُظهر الشكل أن شركات التكنولوجيا المالية تنشط بشكل كبير في مجال قطاع المدفوعات وصرف العملات، تليها بنسب متقاربة مجالات الإقراض والتمويل، والتمويل الشخصي وإدارة الخزينة وكذلك حلول الأعمال وتوفير المعلومات.

ويعود بروز قطاع المدفوعات بشكل كبير إلى الفترة (2019-2020) وذلك بسبب عدة أسباب، منها إطلاق عدد من وسائل الدفع الجديدة مثل خدمة مدى اثير وإتاحة خدمات الدفع عبر الأجهزة الذكية، بالإضافة إلى إطلاق خدمة Apple Pay، وإنشاء شركة المدفوعات السعودية، كما تم وضع اللوائح الخاصة بقطاع المدفوعات وترخيص البنك السعودي لإحدى عشر شركة تكنولوجيا مالية جديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وذلك بهدف تحسين الخدمات المالية المقدمة. وشهدت الفترة نفسها انعكاسات إيجابية لجائحة كوفيد 19 على القطاع، حيث تسارع الاعتماد على المدفوعات الرقمية وزادت نسبة المعاملات غير النقدية إلى 36.2% من إجمالي المدفوعات في عام 2019، متجاوزة الهدف المحدد لعام 2020 الذي كان 28%.[1]

وشهدت الفترة ظهور مجالات جديدة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2،14): تعداد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب المجالات خلال (2018-2021)

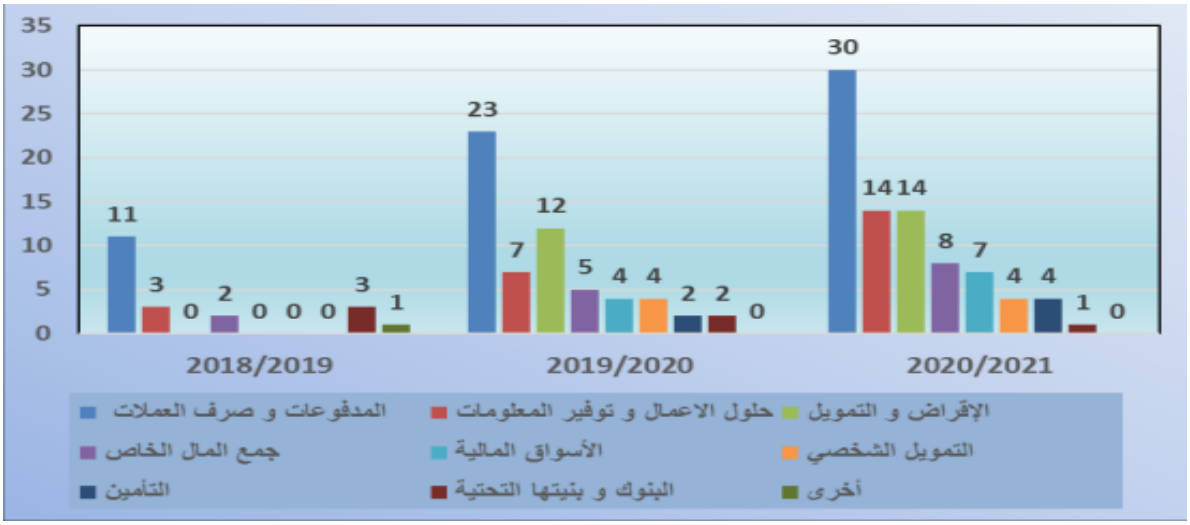

المصدر: شهلة قدري، مليكة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص652.

يوضح الشكل رقم (4) بروز شركات التكنولوجيا المالية في المجالات الجديدة مثل: قطاع الإقراض والتمويل فقد ازدهر هذا القطاع خلال الفترة 2019-2020 حيث ارتفع عدد الشركات الناشطة به من 5 إلى 14 خلال الفترة التالية، بمعدل نمو 180%. بالإضافة إلى قطاع أسواق المال، والتمويل الشخصي، وإدارة الخزانة والتأمين.

ثالثا: توزع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب مراحل تطورها:

شركات التكنولوجيا المالية في المملكة تنتشر بطريقة متفاوتة وفق مراحل تطورها، حسب ما يوضحه الشكل التالي:

[1] شهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص651-652.

شكل (15،2): توزع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب مراحل تطورها الى غاية 2021

المصدر: فنتك السعودية، التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021، ص22.

يتبين من الشكل ان النسبة الأكبر من الشركات المسجلة في فنتك السعودية 42% لم تتجاوز مرحلة الفكرة و32% منها لا تزال في المرحلة التجارية التمهيدية، وتشكل نسبة الشركات النشطة 26% سواء كانت فعالة بشكل كامل أو تعمل بتصريح في إطار البيئة التجريبية، الأمر الذي يوحي الى ارتفاع مستقبلي في عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشطة السعودية.

رابعا: حجم النشاط الاستثماري للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في عدد استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث وصلت إلى 16 استثمارا بين جانفي وأوت 2021 بقيمة إجمالية تبلغ 157.2 مليون دولار، وهذا يعتبر ارتفاعا كبيرا مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغ عدد الاستثمارات في عام 2020 سبعة بقيمة 7.8 مليون دولار، وفي عام 2019 كانت الاستثمارات ستة بقيمة 18 مليون دولار أمريكي. ومن الملاحظ أن الاستثمارات في هذا القطاع في المملكة العربية السعودية قد حققت معدلات نمو سنوية مركبة تفوق 40% بين عامي 2017 و2021، وهو معدل أعلى بكثير من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت نسبة 28.6% خلال نفس الفترة.[1]

كان عام 2021 هو العام الأكثر عدلاً في توزيع عدد استثمارات رأس المال الجريء، حيث ذهبت نسبة 46% من إجمالي الاستثمارات في رأس المال المخاطر للشركات في مرحلة النمو، بينما ذهبت نسبة 38% للشركات في المرحلة التأسيسية و15% للشركات في مرحلة ما قبل التمويل التأسيسي.

وسيطرت المدفوعات على الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية فهي المجال الأكثر جذبًا للاستثمارات، حيث استحوذت على 93% من إجمالي استثمارات رأس المال الجريء في عام 2021، وشملت

[1] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

الاستثمارات جميع مجالات المدفوعات بما في ذلك خدمات النقاط البيع (POS)، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الدفع الآجل.[1]

كما جمعت الشركات الناشئة في المنطقة العربية استثمارات قدرت بـ 824 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2023، مشيرة إلى حصول 119 شركة ناشئة على تمويل في نفس الفترة، واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من قيمة الاستثمارات خلال الربع الأول من عام 2023 بواقع 42.4% من قيمة الاستثمارات، تليها مصر بنسبة 34.3% من قيمة التمويل، ثم الإمارات بنسبة 19.5%، واقتنصت الشركات الناشئة في الإمارات والسعودية ومصر على النسبة الأكبر من عدد الاستثمارات خلال الربع الأول من عام 2023 بواقع 31.1% و23.5% و17.6% على الترتيب[2].

والشكل التالي يمثل قيمة استثمارات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بدية سنة 2023.

الشكل (16،2): قيمة استثمارات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بدية سنة 2023

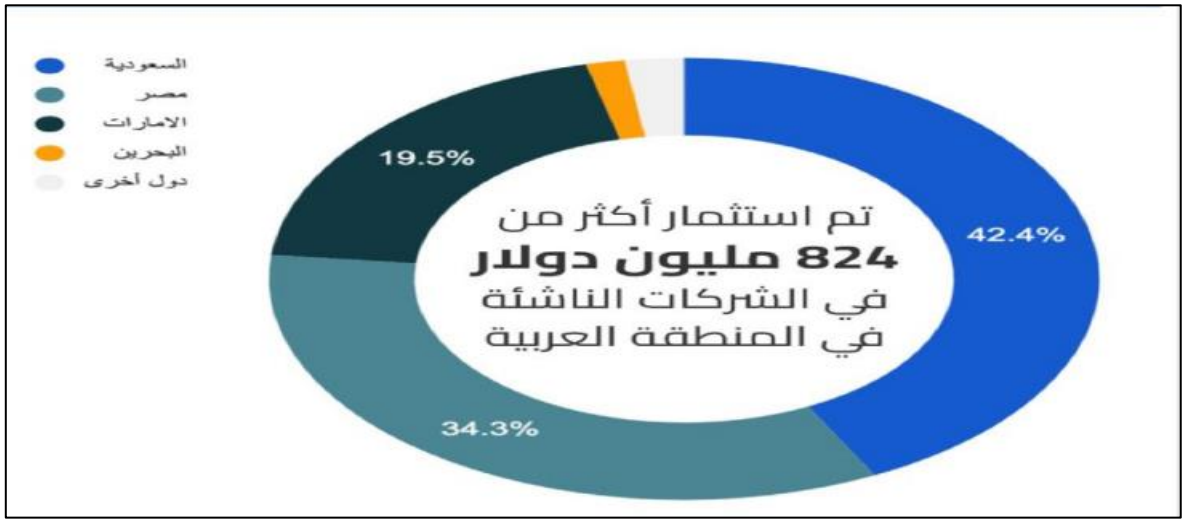

المصدر: ربيحي جميلة، رقيق بن عيسى، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الإسلامي "تجارب رائدة"**، مجلة الدراسات لمحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد07، العدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2023، ص68.

المطلب الثالث: تحديات وفرص شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

تواجه شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية تحديات متعددة ولكنها تستفيد أيضاً من فرص كبيرة للنمو والتطوير في سوق يشهد تحولاً سريعاً نحو التكنولوجيا والابتكار في الخدمات المالية، نوجزها في التالي:

[1] فنتك السعودية، **التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021**، ص16.

[2] ربيحي جميلة، رقيق بن عيسى، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الإسلامي "تجارب رائدة"**، مجلة الدراسات لمحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد07، العدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2023، ص68.

أولا: التحديات

تمكنت فنتك السعودية خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسها من تحديد أهم العوائق والتحديات التي تعاني منها شركات التكنولوجيا المالية في مختلف مراحل تطورها، وذلك استنادًا إلى استطلاع آراء رواد الأعمال المحليين والدوليين الذين يفكرون في نقل أعمالهم إلى المملكة العربية الســـعودية.[1] والجدول التالي يلخص أهم التحديات التي تعاني منها شركات التكنولوجيا المالية حسب مراحل تطورها.

الجدول (2،2): تحديات شركات التكنولوجيا المالية السعودية حسب مراحل تطورها

مراحل التطور	التحديات
مرحلة ما قبل الإطلاق	غموض بشأن – اللوائح التنظيمية؛ – عمليات إنشاء شركة فنتك؛ – نشاط السوق وبياناته.
مرحلة الإطلاق	– صعوبة الوصول إلى الشبكات؛ – صعوبة التواصل مع رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية؛ – صعوبة تحديد الوجهة للوصول إلى الدعم؛ – صعوبة استقطاب المواهب الرئيسية؛ – صعوبة الوصول إلى أصحاب رؤوس الأموال لمرحلة البذرة.
مرحلة النمو	– صعوبة استقطاب المواهب المناسبة؛ – تحديات رفع مستوى التدريب والإرشاد؛ – تحديات التثقيف المالي العام للسوق؛ – تحدي زيادة فرص الحصول على التمويل؛ – تحديات الأمن السيبيراني.

المصدر: شهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص655.

ووفقا للمسح الذي أجرته فنتك السعودية في تقريرها السنوي الصادر سنة 2021، تم التوصل إلى أهم وأكبر التحديات والمعوقات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في محاولتها لتسريع نموها، وهي موضحة في الشكل التالي:

[1] شهلة قدري، مليكة مدفوني، **مرجع سبق ذكره**، ص655.

الشكل (17،2): أهم تحديات شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

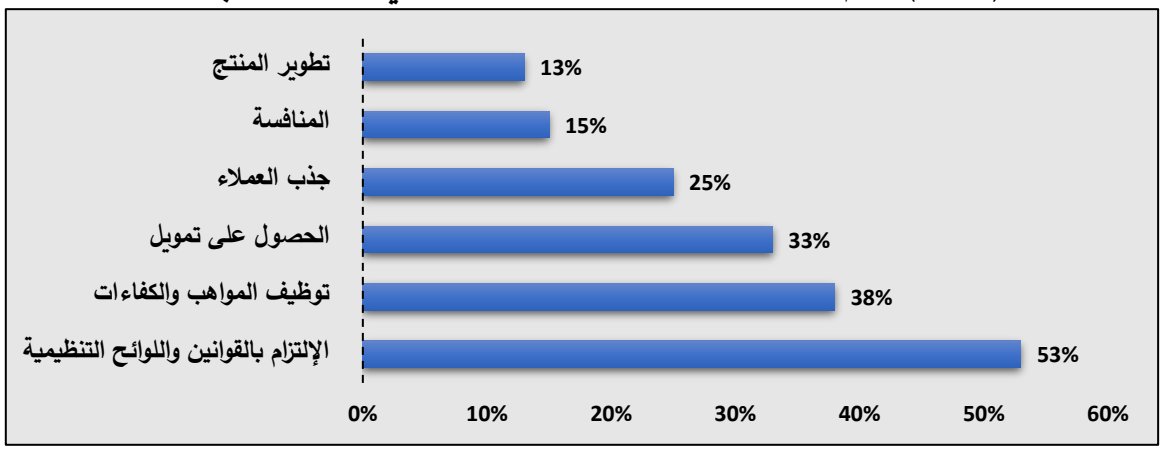

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على فنتك السعودية، التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021، ص25.

من خلال الشـــكل، يتبين أن الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية يحتل الصـــدارة في قائمة التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية، حيث أجمع أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع على ذلك. ويأتي بعده تحدي توظيف المواهب والكفاءات بنســبة 38% من آراء المشــاركين، حيث يعاني قطاع التكنولوجيا المالية من نقص في الكوادر المؤهلة لمواجهة الطلب المتزايد على الخبرات في هذا المجال، ويعود ذلك إلى قلة العروض التعليمية والتدريبية المتاحة محلياً في مجال التكنولوجيا المالية. وبالإضــافة إلى ما ســبق، يظل الحصــول على التمويل، إلى جانب اســتقطاب العملاء والمنافســة وتطوير المنتجات، من التحديات الرئيســية التي تعيق نمو شركات التكنولوجيا المالية رغم الجهود التي تبذلها.

ثانيا: الفرص:

على الرغم من التحديات التي تواجهها شــركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية الســعودية، إلا أن نظامها البيئي يحتوي على العديد من الفرص الجذابة لرواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، ومن أبرزها:[1]

- الإطار التنظيمي الموائم والدعم الحكومي: تُقدم المبادرات مثل فنتك الســعودية، ومختبر التقنية المالية، وبرنامج البيئة التجريبية، وبرنامج تطوير القطاع المالي بيئة ملائمة لتطوير ونمو التكنولوجيا المالية؛
- نمو التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية: حيث تبلغ قيمة سوق التجارة الإلكترونية في المملكة 28.8 مليار ريال سعودي، وشكلت المدفوعات الإلكترونية 36.2% من إجمالي المدفوعات في عام 2019، وهي في طريقها للوصـول إلى 70% بحلول عام 2030. كما كشـفت دراسـة أعدها البنك المركزي السـعودي في عام 2021 لقياس وتقييم حصة المدفوعات الإلكترونية في المملكة أن المدفوعات النقدية لم تعد وسيلة الدفع الأكثر انتشـــارًا في جميع القطاعات (الأفراد والشـــركات والحكومة)، حيث بلغت 6٪ من إجمالي قيمة المدفوعات في المملكة مقارنة بـ 12٪ في عام 2019؛

[1] شهلة قدري، مليكة مدفوني، **مرجع سبق ذكره**، ص657-659.

- اعتماد التقنية المالية في البنوك: يتم دعم التقنية المالية من قبل مقدمي الخدمات المصـــرفية، من خلال الاستثمارات مثل صندوق التقنية المالية لبنك الرياض، والشراكات مثل البنك السعودي الفرنسي وهلا فينتك للمحافظ الرقمية، ومن خلال المنتجات الجديدة مثل Alinmapay، بالإضافة إلى مشروع المصرفية المفتوحة؛
- التركيبة السكانية الشابة والخبرة التقنية: حيث أن 36.7% من السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً، و40% من عملاء البنوك يستخدمون التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، مقارنة بمتوسط الاستخدام في الشرق الأوسط البالغ 22%. بالإضافة إلى ذلك، فإن 77% ممن تقل أعمارهم عن 40 عاماً يستخدمون المدفوعات الإلكترونية بشكل يومي، مما يشير إلى أن الشباب السعودي يتبنى استخدام التكنولوجيا المالية. وتظهر الأرقام الواردة في الشكل أدناه أن النسبة المتبقية من الفئات العمرية تعتبر مشجعة أيضا؛

الشكل (2،18): الاستخدام اليومي للدفع الالكتروني في السعودية حسب الفئات العمرية

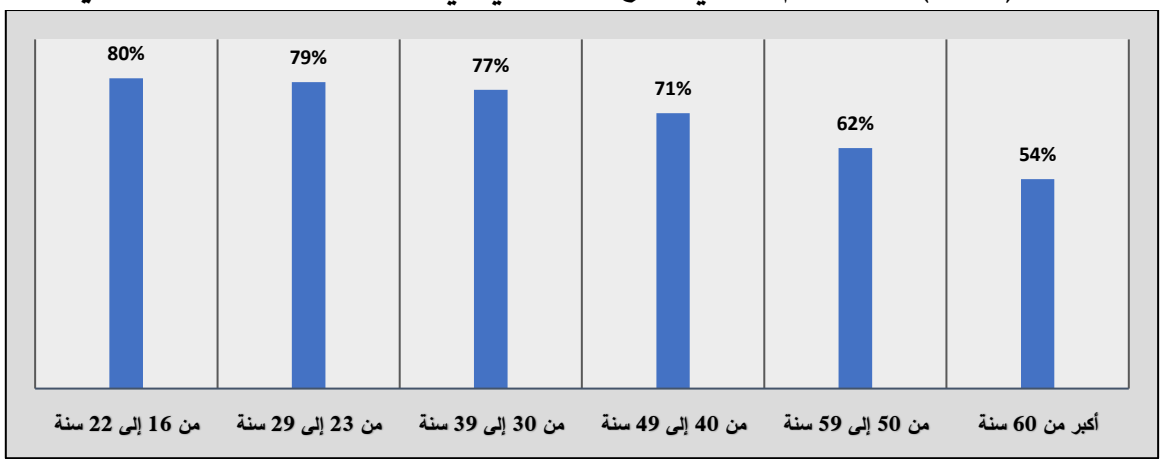

المصدر: شهلة قدري، مليكة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص658

- التمويل الملائم: استحوذت الشركات الناشئة السعودية على ما نسبته 21% من إجمالي الاستثمارات البالغة 25 مليار دولار التي تم ضخها في استثمارات جريئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2021، ويعتبر قطاع التكنولوجيا المالية واحداً من أكبر القطاعات من حيث قيمة الاســـتثمار الجريء في السعودية، حيث وصلت قيمة تمويله إلى 91 مليون دولار في عام 2021، بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 40% بين عامي 2017 و2021 (CAGR)، وهو أعلى بكثير من معدل النمو الســـنوي المركب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 28.6% خلال الفترة نفسها؛
- ارتفاع هوامش الربح في السوق السعودية حسب ما توضحه الكشوفات المالية للبنوك المدرجة فيها، مما يسمح بدخول المزيد من اللاعبين الرئيسيين لها.

خلاصة

تعتبر تجربة المملكة العربية السعودية من التجارب الناجحة التي أثبتت مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث اهتمت المملكة بالتكنولوجيا المالية ووضعت برنامجا خصيصا لها ضمن رؤية 2030، فأحرزت تقدما ملحوظا في هذا المجال، كما شكل الدعم الحكومي دافعا أساسيا في تعزيز معدلات الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية التي بدورها تعمل على توفير الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع بطريقة سهلة وفعالة

كما قامت بإطلاق مجموعة من المبادرات والسياسات والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، وتعزيز مكانة السعودية كواحدة من رواد الابتكار المالي في المنطقة. حيث يعكس هذا التطور التزام المملكة بتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة الحياة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

خـاتـمـة

خاتمة

وفي الأخير يمكن القول بأن مجال التكنولوجيا المالية أصبح من أكثر القطاعات نشاطاً وأسرعها نمواً نظراً للتطورات التكنولوجية الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة، وأن لها دور كبير في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام مختلف التقنيات المتطورة في تقديم الخدمات المالية المبتكرة وتقليل القيود واختصار المسافات في تقديم هذه الخدمات لكافة شرائح المجتمع.

وقد اكتسب قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية زخماً هائلاً خلال السنوات القليلة الماضية وقطعت شوطاً كبيراً في صناعة التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي ضمن برنامج رؤية 2030 الطموحة، ولكن على الرغم من ذلك لا يزال هناك مجموعة من العوائق والعقبات التي تحول دون ذلك، أبرزها محدودية الاستثمار في الخدمات الرقمية عالية الجودة, وقلة الكفاءات والمهارات البشرية المتمرسة في المجال الرقمي وتقنيات التكنولوجيا المالية، لذلك حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية بالإضافة إلى تحليل وتقييم دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

أولا: اختبار الفرضيات:

- يعمل الشمول المالي على التقليل من الإقصاء المالي وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع دون استثناء. حيث ترتبط الزيادة في الشمول المالي بتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع في الوصول إلى هذه الخدمات. **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).**
- التكنولوجيا المالية تمكن من تحسين جودة الخدمات المالية وتوفيرها بتكلفة منخفضة، مما يعمل على تعزيز الشمول المالي، فبحلول التكنولوجيا المالية توفرت فرص جديدة لتقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، مثل التطبيقات المصرفية والدفع الإلكتروني، مما زاد من إمكانية وصول الأفراد لتلك الخدمات **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).**
- على الرغم من تسجيل المملكة مستويات إيجابية في الشمول المالي، إلا أن مستوى هذا الأخير يعد متوسطا إذا ما قورن بالدول المتقدمة ولا تزال عدة فئات في المملكة تعاني من الوصول إلى الخدمات المالية وعلى رأسها المرأة ومحدودي الدخل، والأشخاص خارج قوة العمل **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).**

ثانيا: نتائج الدراسة:

- تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي، من خلال المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتميز بالسهولة والسرعة والانتشار الجغرافي الواسع؛

- تعمل التكنولوجيا المالية على معالجة الفجوات بين الجنسين والفجوات القائمة على الدخل؛
- تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة نسبة وصول واستخدام الأفراد للمنتجات المالية وهذا من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يحفز على الادخار والتمويل والاستثمار؛
- حققت المملكة العربية السعودية نجاحاتها بسبب تضافر جهودها مع جميع الشركاء الفاعلين وانتهاجها لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي عززت بدورها من مستويات التكنولوجيا المالية والشمول المالي بالدولة؛
- اهتمت المملكة العربية السعودية بالتكنولوجيا المالية ووضعت برنامجا خصيصا لها ضمن رؤية 2030، فأحرزت تقدما ملحوظا في هذا المجال، حيث أصبحت رائدة في المنطقة ومن المتوقع أن تصبح قطب للتكنولوجيا المالية في المنطقة؛
- تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية إلى 207 شركة، وهذا راجع إلى النمو والتطور السريع في الرقمنة، وتركيز المملكة على التكنولوجيا والابتكار لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة؛
- جودة وسرعة الخدمات والمنتجات المالية تزيد من عدد المدفوعات الرقمية؛
- يمثل قطاع المدفوعات الإلكترونية أكبر قطاع للتكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية؛
- بالرغم من جهود المملكة العربية السعودية لتوفير وبناء بنية تحتية منظمة تمكن من تبني التقنيات المالية الحديثة، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تطوير وتوفير موارد تمويلية أكبر لشركات التكنولوجيا المالية.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات الموالية، والتي تتمثل في بعض الاجراءات التي من شأنها أن تعزز الشمول المالي:

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي والعمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجة المجتمع وقدراته المالية؛
- ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية تدعم نشر وتعزيز الشمول المالي؛
- نشر الثقافة والوعي المالي لدى الأفراد ودمجهم ضمن القطاع المالي؛
- تشجيع البحث العلمي ومخابر البحث في مجال التكنولوجيا المالية من خلال التركيز على التعليم والتوعية؛
- ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي؛
- الاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية، مثل تقديم الخدمات المالية الرقمية.

رابعا: آفاق البحث:

على ضـوء هذه الدراسـة تولدت لدينا مجموعة من المواضـيع التي تسـتحق الدراسـة، والمندرجة ضـمن موضوع الدراسة الحالية وهي:

- دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي؛
- دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية؛
- الذكاء الاصطناعي في التكنلوجيا المالية ودوره في تحسين أداء المؤسسات المالية.

المراجع والمصادر

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016.
- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

2. الأطروحات والرسائل (المذكرات):

- آمنة خلج، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022/2021.
- بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022.
- بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس–سطيف1، الجزائر، 2023/2022.
- بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا –دراسة حالة بنك السلام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022.
- حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2017.
- سعيدي صبيرة، **تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، 2023/2022.
- قوجيل محمد، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة دول إسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022.

- محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية–دراسة حالة BNA تيارت 540**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021.

3. المجلات الدورية:

- أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي –تجربة المملكة العربية السعودية–**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2023.
- أمينة معاندي، **دراسة تحليلية لتطور التكنولوجيا المالية في السعودية استنادا إلى المؤشر العام لصندوق النقد العربي FinxAr**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد13، العدد01، جامعة عنابة، الجزائر، 2023.
- ايبو وهيبة، يبرير محمد، **تجارب الدول العربية في دعم الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة د. مولاي الطاهر–سعيدة، الجزائر، 2023.
- بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي –دراسة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد17، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023.
- بايس الأميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، **استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد–19 تجارب دولية ناجحة "الفليبين، الهند نموذجا"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد07، العدد01، الجزائر.
- بن قيدة مروان، بهناس عباس، **الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، 2023.
- بن يحي نسيمة، صاري إسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الأمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد17، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2023.
- بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام –عرض نماذج وتجارب ناجحة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2023.

- بهلولي مراد، أعمر سعيد شعبان، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة –الإمارات، غانا –نموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2022.
- بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ عرض التجربة السعودية**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد02، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.
- بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية–عرض لتجارب دول رائدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الجيلالي ليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022.
- بوسليماني صليحة، بريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023.
- بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول امالي في المنطقة العربية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2023.
- جازية حسيني، **تطور شركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على الخدمات المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2022.
- جمال لعراب، توفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة–عرض التجربة الهندية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.
- خميسي قايدي، إلهام حجريوة، **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراسة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014–2019)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2022.
- خولة مناصرية، **التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة عباس لغرور–خنشلة، الجزائر، 2022.
- دحماني رشيدة، بلطرش زهور، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023.

- ربيحي جميلة، رقيق بن عيسى، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الإسلامي "تجارب رائدة"**، مجلة الدراسات لمحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد07، العدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2023.
- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية–واقع وأفاق**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
- زبير بي عامر، وآخرون، **مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك والمؤسسات المالية في ظل إبتكارات شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022.
- سعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.
- شهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018–2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.
- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
- طالم صالح، **اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية –منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا–**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022.
- طلحي كوثر، زوادي نهاد، **دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية – بيت التمويل الكويتي نموذجا**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023.
- عبد الكريم مسعودي، قريشي خير الدين، **التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي– دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار– BDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد10، العدد01، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر، 2023.
- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والامكانيات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد06، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2021.

- عريس عمار، بوزرب خير الدين، **شـــركات التكنولوجيا المالية الناشـــئة في ظل جائحة كوفيد-19: الفرص والتحديات**، مجلة اقتصـــاد المال والاعمال، المجلد08، العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023.
- عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والتحديات**، مجلة التواصـــل، المجلد27، العدد الخاص، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2021.
- عماروش خديجة إمان، شـــوشـــان خديجة، **واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسـات القانونية والاقتصـادية، المجلد12، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2023.
- عماروش خديجة إمان، هبري نصـيرة، **محركات نمو الشـركات الناشـئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا**، مجلة (المُدبّر)، المجلد09، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022.
- عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شـعاع للدراسـات الاقتصـادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسـيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023.
- عمروش بهية، شـنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسـلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، 2023.
- عميروش إيمان، قمازي نجوم، **مسـاهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـمول المالي الرقمي -دراسـة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصـــادية، المجلد13، العدد01، جامعة فرحات عباس ســـطيف1، الجزائر، 2023.
- غربي ناصـر صـلاح الدين، **دراسـة أثر تعميم اسـتخدام التكنولوجيا المالية على توسـيع دائرة الشـمول المالي بالبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصـــادية والتســـيير والعلوم التجارية، المجلد15، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.
- قبايلي كمال، وكال سـمير، **دور الصـناعة المالية الإسـلامية في تحقيق الشـمول المالي**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023.
- محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة المملكة العربية السـعودية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد01، المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة، الجزائر، 2022.

- محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، 2019.
- محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **مخاطر التكنولوجيا المالية وادارتها في القطاع المصـــرفي–دراســـة تنظيمية واحترازية**، مجلة الاقتصـاد والمالية، المجلد08، العدد02، جامعة حسـيبة بن بوعلي، الشـلف، الجزائر، 2022.
- مليكة طلبة، هدى بوحنيك، **التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة2015–2020**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01، جامعة العربي التبسي–تبسة، الجزائر، 2022.
- نظير رياض محمد الشـحات، محمد عبد العزيز السـيد أبو الديار، **تأثير الشـمول المالي على الربحية "دراسـة تطبيقية على البنوك العاملة في مصـر"**، المجلة العلمية للدراسـات والبحوث المالية والتجارية، المجلد04، العدد02، جامعة دمياط، 2023.
- نوال سوابق، حسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية –كنموذج**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد12، العدد02، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022.
- هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد08، العدد03، جامعة التنمية البشرية السليمانية، العراق، 2022.
- يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشـــمول المالي والاجتماعي في الصين–دراسـة مؤسسـة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**، مجلة بحوث الاقتصـاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023.

4. الملتقيات:

- أميمة حورية ملاك بطوش، سـمرة دومي، **شـركات التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي: عرض تجربة شـركة Ant Financial**، مداخلة للمشـاركة في الملتقى العلمي الدولي المرسوم ب: الثورة الرقمية –أي فرص للنمو، بالمدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي–القطب الجامعي للقليعة، يومي 06 و07 نوفمبر 2023.
- عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضـــر بن عمر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـــمول المالي – دراسـة حالة الجزائر 2016–2021**، الملتقى الدولي الافتراضـي: البيانات الضـخمة والاقتصـاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصـــادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشـــهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان 2022.

5. التقارير والدوريات:

- البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي للتقنية المالية 2022**.
- رؤية 2030، **التقرير الســـنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2022**، برنامج تطوير القطاع المالي، 2022.
- صـندوق النقد العربي، **نشـرة تعريفية حول مفاهيم الشـمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصـارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص10.
- فنتك السعودية، **التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021**.
- نوران يوسـف، **مؤشـر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)**، صـندوق النقد العربي، 2021، ص14.
- الوليد طلحة، صبري فران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة العربية، 2020، ص 3-4.
- ومضـة وبيفورت، **التكنولوجيا المالية في الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، 2017، ص7.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Susanne Chishti, Janos Barberis, **The Fintech Book: The financial Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and Visionaries**, Journal of Indonesian Economy and Business, Volume 31, Number 3, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, United Kingdom, 2016.

ثالثا: مراجع الإنترنت

- رؤية 2030، عن الموقع الإلكتروني https://site.ecza.gov.sa/ar/vision-2030

تاريخ الاطلاع 2024/05/02.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي مع التطرق إلى تجربة المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية للشمول المالي وأهميته، وكذا التعرف على التكنولوجيا المالية وأهم مجالات نشاطها، ثم التطرق إلى تجربة المملكة العربية السعودية من خلال إبراز أهم الجهود والمبادرات التي تبنتها المملكة العربية السعودية لتفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع.

وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، من خلال المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتميز بالسهولة والسرعة والانتشار الجغرافي الواسع، كما حققت المملكة العربية السعودية نجاحاتها بسبب تضافر جهودها مع جميع الشركاء الفاعلين وانتهاجها لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي عززت بدورها من مستويات التكنولوجيا المالية مما أدى إلى تحسين مستوى الشمول المالي بالدولة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الخدمات المالية، شركات التكنولوجيا المالية، السعودية.

ABSTRACT:

This study aims to shed light on the role and importance of financial technology in promoting financial inclusion with reference to the experience of the Kingdom of Saudi Arabia, by presenting the basic concepts of financial inclusion and its importance, as well as identifying financial technology and its most important areas of activity, then addressing the experience of the Kingdom of Saudi Arabia by highlighting the most important efforts and initiatives adopted by Saudi Arabia to activate financial technology to promote financial inclusion, by relying on the analytical descriptive method to describe and analyze the various aspects of the topic.

The study concluded that financial technology plays an important role in promoting financial inclusion, through the products and services provided, which are characterized by ease, speed and wide geographical spread, and the Kingdom of Saudi Arabia achieved its successes due to its concerted efforts with all active partners and its adoption of a set of policies, strategies and initiatives that in turn enhanced the levels of financial technology, which led to an improvement in the level of financial inclusion in the country.

Keywords: Fintech, financial inclusion, financial services, fintech companies, Saudi Arabia.